

صَوَابُ الْإِسْتِزْلَاجِ
بِالنُّصُوصِ الشَّرْعِيَّةِ
عِنْدَ الشَّيْخِ الْأَلْبَانِيِّ

دراسة تطبيقية على كتاب
«التوسل أنواعه وأحكامه»

الأستاذ الدكتور

عازف بن عوض عبد الحليم الركابي

ضوابط الاستدلال بالنصوص
الشرعية عند الشيخ الألباني

كل الحقوق محفوظة للمؤلف

الطبعة الأولى

١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية عند الشيخ الألباني

دراسة تطبيقية على كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه»

تأليف

أ. د. عارف بن عوض عبد الحليم الركابي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي ختم الأديان والرسالات بدين الإسلام وجعله ديناً
 لخير أمة أخرجت للناس، وأشهد أن لا إله إلا الله فاطر الأرض
 والسموات وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، نبي الهدى والرحمات،
 صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه السابقين إلى الخيرات، ومن تبعهم
 بإحسان إلى يوم الدين وسلم تسليماً كثيراً. أما بعد:

فإن مما ركزت عليه الدراسات العلمية المعاصرة في تجديد أصول
 الفقه وأوصت بالعناية به: الدراسات في الاستدلال ومناهجه وضوابطه
 وطرقه ومثارات الصواب والخطأ فيه، وإبراز جهود العلماء المتقدمين
 والمتأخرين في الاستدلال بالنصوص الشرعية وتوظيفها، والإفادة من
 الدراسات في ذلك في التجديد وإعادة الصياغة في علم أصول الفقه وفق
 الضوابط العلمية السليمة، والمقترحات المنهجية الصحيحة.

وإننا لا زلنا نحث أنفسنا وزملائنا الباحثين وطلابنا وطالباتنا في
 الدراسات العليا بأهمية توجيه العناية بدراسة مناهج وطرق وضوابط
 وتوظيف الاستدلال بالنصوص الشرعية، وإبراز معالم مناهج الاستدلال
 وضوابطه عند الأئمة الأعلام الذين ورثوا هذه الأمة العظيمة تراثاً عظيماً
 كان ولا يزال بحاجة إلى النظر فيه وتأمله ودراسة جوانب تميّزه.

ولرغبة أكيدة وأمنية أراها عزيزة رأيت أن أعدّ بحثاً في هذا
 الاتجاه، وأختار له عالماً تميّز فيه، وبعد إمعان الفكر وتقليب النظر وقع
 اختياري لهذا البحث الذي عنونتُ له بـ(ضوابط الاستدلال بالنصوص

الشرعية عند الشيخ الألباني^(١) دراسة تطبيقية على كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه».

فقد وفق الله تعالى العلامة الألباني إلى العناية المميّزة للاستدلال بالنصوص الشرعية وحسن توظيفها في بيان الصواب وكشف الخطأ، وكتبه المتنوّعة تشهد بذلك، ومنها كتابه: «التوسل أنواعه وأحكامه»^(٢)

(١) هو: الشيخ محمد ناصر الدين ابن الحاج نوح الألباني من علماء هذا العصر، ولد عام ١٣٣٣هـ الموافق ١٩١٤م في مدينة أشقودرة عاصمة دولة ألبانيا - حينئذ - وقد هاجر بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها، فطلب العلم بها واشتغل بالتدريس والدعوة ثم رحل منها واستقر بمدينة عمان في الأردن حتى وفاته يوم السبت في الثاني والعشرين من جمادى الآخرة ١٤٢٠هـ، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م، وقد أثرى المكتبة الإسلامية بعدد كبير جداً من المؤلفات النافعة والتي لقيت القبول لدى العلماء والباحثين وطلبة العلم؛ كإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، وسلسلتي الأحاديث الصحيحة والضعيفة، وتمام المنة في التعليق على كتاب فقه السنّة، وتخريج أحاديث عدد كبير من الكتب المطوّلة والمتوسطة والمختصرة، وكتاب صفة صلاة النبي ﷺ، وكتاب صفة حجته، وتحذير الساجد من اتخاذ القبور مساجد، وآداب الزفاف، وغيرها مما تنافس الناس في اقتنائه وللوقوف على مؤلفاته.

ينظر الموقع الذي جمع فيه تراثه: <https://www.alalbani.info/>، وقد أثنى عليه كبار علماء العصر؛ كسماحة شيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز والعلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي والعلامة شيخنا الشيخ محمد بن صالح العثيمين وغيرهم - رحمهم الله جميعاً -، وقد صدر عدد من المؤلفات في ترجمته منها كتاب: حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه تأليف: محمد بن إبراهيم الشيباني، وغيره كثير.

(٢) كتاب (التوسل أنواعه وأحكامه) للشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ كتاب متوسط الحجم، اعتنى بنشره الشيخ محمد عيد العباسي رَحِمَهُ اللهُ، وجاء في مقدمته للكتاب قوله: «فأصل هذه الرسالة التي أقدمها إلى القراء الكرام محاضرتان اثنتان، كان قد ألقاهما أستاذنا محمد ناصر الدين الألباني في جمع من الشباب المسلم، في صيف عام ١٩٣٢م في داره في مخيم اليرموك بمدينة دمشق الفيحاء، تناول =

ورغم صغر حجمه إلا أنه يذخر بذلك؛ فقد تبينت من خلاله عناية الشيخ الألباني الفائقة بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، على تنوع تلك

= فيهما مسألة التوسل من جميع جوانبها، وبحثها من جميع نواحيها، بما عرف من علم غزير، ونظر سديد، وتحقيق دقيق، قل أن تجد له في هذا العصر مثيلاً. وقد أعجب الحاضرون بهذا البحث القيم، لما فيه من دراسة علمية رصينة، وحجة قوية ناصعة، واقتنعوا بالنتائج التي توصل إليها، والرأي الذي ذهب إليه، والذي هو في الوقت نفسه مذهب الأئمة المجتهدين المتقدمين رحمهم الله تعالى. وقد رأينا الفائدة كبيرة، والحاجة ماسة إلى نشر هذا البحث، وتقديمه للمسلمين لعلهم يخلصون من الاضطراب الكبير الذي يعيش فيه كثير منهم إزاء هذا الموضوع الخطير.

هذا وقد يسر الله تعالى - وله الفضل الكبير والمنة - ذلك، إذ كان عدد من الأخوة قد سجل تلکما المحاضرتين، وتطوع بعض الإخوان الغيورين والحريصين على العلم، بنقلهما من آلة التسجيل إلى القرطاس بخط واضح جميل، فجزاه الله تعالى على ذلك خيراً، وشكر له سعيّاً، إلى قوله: «ثم كان أن وقف أستاذنا الألباني على رسالة له مخطوطة، كان كتبها منذ قرابة عشرين سنة بعنوان «التوسل وأحاديثه» وكانت حلقة من سلسلة أصدرها بعنوان «تسديد الإصابة إلى من زعم نصره الخلفاء الراشدين والصحابه» رد فيها على بعض المبتدعين والخرافيين الذين تهجموا في عدة رسائل أصدروها على الدعوة السلفية، وافتروا عليها، وخلطوا فيها وخبطوا خبط عشواء، بما لا يتفق مع العلم والإخلاص في شيء، فأطلعني استاذنا على تلك الرسالة، وطالعتها، فوجدت فيها فوائد قيمة، وزيادات على ما في المحاضرتين نافعة، فضمامتها ذليهما، وآلفت بينها وبينهما، وحذفت ما ذهب مناسبتة، ولم تبق ثمّة حاجة إليه، ثم عرضت البحث كله بشكله الجديد على المؤلف حفظه الله تعالى، فهذه ونقحه بما يزيد في توضيحه وإفادته وتحسينه، فجاءت هذه الرسالة على اختصارها وإيجازها جامعة مانعة بفضل الله تعالى وتوفيقه، وها أنذا أقدمها إلى القراء الكرام، راجياً أن يجدوا فيها الخير الكثير، والنفع العظيم، سائلاً المولى الكريم أن يكتب لمؤلفها وناشرها الثواب الجزيل، والأجر الكبير، والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وهو حسبنا ونعم الوكيل. دمشق في ٢٧ ربيع الأول ١٣٩٥هـ الموافق لـ ١٩ نيسان سنة ١٩٧٥م».

الضوابط وكثرتها، وهو ما سيقف عليه القارئ لهذه الدراسة التطبيقية، ولذلك كان اختيار هذا الكتاب للعناية الواضحة بذلك.

ويمكن تلخيص إشكاليات الدراسة في النقاط التالية:

مشكلة البحث:

تركز هذه الدراسة على الإجابة عن الأسئلة التالية:

- ١ - ما هي أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية؟
- ٢ - ما أهمية ضبط الاستدلال بالنصوص الشرعية بضوابط منهجية؟
- ٣ - هل تميّز العلامة الألباني في العناية بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية؟
- ٤ - ما النماذج التطبيقية التي تبين عناية الشيخ الألباني بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية؟

الأهداف العامة لهذه الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- ١ - بيان أهمية العناية بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.
- ٢ - بيان أهمية العناية بتحرير القواعد الأصولية - في جانب أدلتها التي يستدل بها على حجيتها - ومن ذلك العناية بأن يكون الاستدلال في محل النزاع وليس خارجاً عنه.
- ٣ - إظهار أبرز معالم عناية الشيخ الألباني بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.
- ٤ - جمع عدد من النماذج التي أعمل فيها الشيخ الألباني ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.

حدود البحث:

حدود الدراسة في هذا البحث هي كتاب: «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ محمد ناصر الدين الألباني، إذ اقتصر الباحث على جمع النماذج في ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية دون كتب الشيخ الألباني الأخرى وفي هذا الموضوع دون غيره من الموضوعات.

الدراسات السابقة للموضوع:

بعد البحث في الفهارس والمواقع المتخصصة للدراسات في موضوع البحث وهو: (ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية عند الشيخ الألباني دراسة تطبيقية على كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه»)، والمواقع الإلكترونية بالشبكة العالمية للاتصال، وبعد البحث، تبين لي أنه لم يسبق البحث في الموضوع بهذا العنوان، ولم أجد من أفرد الموضوع ببحث مستقل. وتوجد بحوث في منهج الشيخ الألباني في الحديث النبوي وفي عله ومنهجه في التصحيح والتضعيف لكن لم أطلع على دراسة في منهجه في الاستدلال بالنصوص الشرعية، وتوجد دراسات في ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية عموماً، منها بحث منشور بمجلة كلية الشريعة والقانون جامعة صنعاء للباحث: د. حسن بن سالم مقبل الدوسي.

منهج البحث:

لقد اتبعت المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي الذي يتطلب جمع المادة العلمية من مصادرها وتحليلها، وسرت في كتابة البحث وفق المنهج التالي:

١ - اجتهدت في استقراء كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» وكانت القراءة تركز على جانب ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.

- ٢ - استخرجت المواضع التي رأيت أنها المناسبة لموضوع البحث وبها تتحقق أهدافه.
- ٣ - عرضتُ ما أورده الشيخ الألباني من نماذج في ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.
- ٤ - راعيت في العرض الترتيب والإيجاز بالاختصار على موضع الاستشهاد - قدر الإمكان - والاختصار على بعض النماذج دون ذكر جميع ما وقفت عليه.
- ٥ - علّقت بعد كل نموذج بتعليق موجز مناسب لتوضيح وتبيين وجه الضابط وطريقة الشيخ الألباني في استعماله والإفادة منه في الاستدلال.
- ٦ - مهّدت للبحث بتمهيد موجز مختصر رأيت أنه من الضروري من باب: (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) في التعريف بمفردات العنوان وبيان موجز لضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.
- ٧ - عزوت الآيات الكريمة إلى مواضعها في السور.
- ٨ - خرّجت الأحاديث بذكر المصدر الذي رُوي فيه الحديث ثم ذكر اسم الكتاب والباب ورقم الحديث، وما كان من الأحاديث في «الصحيحين» أو في أحدهما اكتفيت بتخريجه منهما، وما كان في غير الصحيحين نقلت أقوال العلماء في الحكم عليه.
- ٩ - راعيت الاختصار والإيجاز بقدر الإمكان لضرورة التقيّد بعدد معين من الصفحات وهو ما يشترط في هذا النوع من البحوث.
- ١٠ - لم أر أهمية لوضع نبذة تعريفية وترجمة مفصلة بالشيخ الألباني واكتفيت بمعلومات عامّة يسيرة، كما لم أر أهمية وضرورة لذكر الأجزاء والصفحات لما ورد في كلام الشيخ الألباني المنقول عنه فيما نقله من كتب أخرى.

خطة البحث:

وأما خطة البحث، فقد تضمنت مقدمة وتمهيداً وسبعة مباحث وخاتمة وفهارس، وبيانها كما يلي:

المقدمة: واشتملت على الاستفتاح ومشكلة البحث وأهدافه وحدوده والدراسات السابقة ومنهج البحث وخطته.

التمهيد: في التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وبيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وفيه ما يلي:

أولاً: تعريف الضوابط.

ثانياً: تعريف الاستدلال.

ثالثاً: تعريف النصوص الشرعية.

المطلب الثاني: بيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.

المبحث الأول: التأكد من ثبوت النص الذي ينبني عليه الحكم، والتأكد من صحته.

المبحث الثاني: وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة النبوية ذات العلاقة به.

المبحث الثالث: فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني.

المبحث الرابع: فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده.

المبحث الخامس: فهم النص في ضوء دلالة سياقه.

المبحث السادس: فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع.

المبحث السابع: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية وعملهم بها.

الخاتمة: وفيها أهم نتائج البحث وتوصياته.

الفهارس: وهي:

١ - فهرس المصادر.

٢ - فهرس الموضوعات.

وصلى الله وسلم على نبيِّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.



التمهيد

في التعريف بمصطلحات عنوان البحث،
وبيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وفيه
ما يلي:

أولاً: تعريف الضوابط.

ثانياً: تعريف الاستدلال.

ثالثاً: المقصود بالنصوص الشرعية.

المطلب الثاني: بيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.



المطلب الأول

التعريف بمصطلحات عنوان البحث

أولاً: تعريف الضابط:

الضابط في اللغة: من الضبط وهو: لزوم الشيء وحبسه، وضبط الشيء حفظه^(١).

جاء في «الصحاح»:

ضبط الشيء: حفظه بالحزم. والرجل ضابطٌ؛ أي: حازمٌ. والأضبطُ: الذي يعمل بكَلْتنا يديه^(٢).

الضابط اصطلاحاً: في اصطلاح بعض العلماء: أن القاعدة والأصل والضابط بمعنى واحد، وهو الحكم الكلي الذي ينطبق على جزئياته^(٣)، والمقصود به في هذا البحث هو الأمر الحافظ للمستدل بالنص الشرعي والمانع له من الزلل عند استدلاله.

ثانياً: تعريف الاستدلال:

الاستدلال في اللغة: على وزن استفعال، وهذه الصيغة تطلق في اللغة على معنى طلب الفعل؛ لذا فالاستدلال يأتي على معنى طلب

(١) لسان العرب، لابن منظور (٧/٣٤٠).

(٢) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٣/١١٣٩).

(٣) التعريفات، للجرجاني ص ٧٣، أصول الفقه، للخضري ص ١٣.

الدليل، والدليل في اللغة: هو المرشد إلى الشيء والهادي إليه^(١).
الاستدلال اصطلاحاً: طلب دلالة الدليل على معنى أو حكم^(٢).

قال الأمدي: «وأما في اصطلاح الفقهاء فإنه يطلق تارة بمعنى: ذكر الدليل، وسواء كان الدليل نصّاً أو إجماعاً أو قياساً أو غيره، ويطلق تارة على نوع خاص من أنواع الأدلة، وهي عبارة عن دليل لا يكون نصّاً ولا إجماعاً ولا قياساً؛ فإن قيل: تعريف الاستدلال بسلب غيره من الأدلة عنه ليس أولى من تعريف غيره من الأدلة بسبب حقيقة الاستدلال عنه، قلنا: إنما كان تعريف الاستدلال بما ذكرناه أولى بسبب سبق التعريف لحقيقة ما عداه من الأدلة دون تعريف الاستدلال كما سبق، وتعريف الأخرى بالأظهر جائز دون العكس، وإذا عرف معنى الاستدلال فهو على أنواع منها قولهم: وجد السبب فثبت الحكم ووجد المانع وفات الشرط فينتفي الحكم فإنه دليل من حيث إن الدليل ما يلزم من ثبوته لزوم المطلوب قطعاً أو ظاهراً، ولا يخفى لزوم المطلوب من ثبوت ما ذكرناه فكان دليلاً وليس هو نصّاً ولا إجماعاً ولا قياساً فكان استدلالاً»^(٣).

(١) انظر: الصحاح في اللغة (٢١١/١).

(٢) انظر: التقريب والإرشاد (٢٠٨/١)، الإحكام من أصول الأحكام، للأمدي (١٢٥/٤)، الواضح، لابن عقيل (٤٤٧/١)، شرح مختصر الروضة، للطوفي (٣٣٤/١) وقال في تعريفه: «ما أمكن التوصل به إلى معرفة الحكم».

(٣) الإحكام من أصول الأحكام (١٢٥/٤ - ١٢٦) (١١٨/٤). وقال القاضي عبد رب النبي في (دستور العلماء أو جامع العلوم في اصطلاحات الفنون ص ٧١ - ٧٢): «تقرير الدليل لإثبات المطلوب والنظر فيه وهو على نوعين أي ولمي لأنه إن كان من الأثر إلى المؤثر يسمى استدلالاً آتياً كالأستدلال من الحمى إلى تعفن الأخلاط وإن كان من المؤثر إلى الأثر يسمى استدلالاً لمياً كالأستدلال من تعفن الأخلاط إلى الحمى».

ثالثاً: النصوص الشرعية:

والمقصود بها في هذا البحث: الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الصحيحة المستدل بها في إثبات الأحكام الشرعية.



المطلب الثاني

أبرز الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية

إن النصوص الشرعية تقتضي أن يكون فهمها واستنباط الأحكام منها وفق ضوابط منهجية معينة، تضبط الفهم، ويعصم بها الباحثون والدارسون من الشطط في التصور والفهم والاستنباط، ولا بد من الإدراك والوعي بالضوابط اللازمة لسلامة الاستدلال بالنصوص الشرعية وفهمها، والاستدلال السليم فرع عن الفهم الصحيح للنصوص الشرعية، وتطبيق هذه النصوص وتنزيلها على الوقائع المستجدة وهو ركن أصيل في الاجتهاد في أحكام الشريعة وجانب مهم في ثماره، وهو أمر غاية في الأهمية لذا وجب العناية بضوابطه، وليس كل من استدل بالقرآن الكريم والسنة النبوية يكون على الحق والصواب، فقد يكون محققاً وقد يكون ليس محققاً، والعبرة في ذلك بفهم كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ الفهم الصحيح على مراد الله تعالى ومراد رسوله ﷺ.

وقد اعتنى أهل العلم ببيان الضوابط التي يضبط بها الاستدلال بالنصوص الشرعية، وجاء ذكرها في ثنايا كتبهم ومؤلفاتهم، ولم يكن المتقدمون في حاجة إلى وضعها في موضع واحد لوضوحها ومعرفتهم بها، فيأتي ذكر الضابط والتفصيل في بيانه عندهم والتنبية عليه في معرض حديثهم، ولم يروا الحاجة قائمة لجمع الضوابط التي يضبط بها الفهم^(١)

(١) قال الشاطبي في «الموافقات» (٤/١١٧): «لكن لا تظهر ثمرة الفهم إلا في الاستنباط».

والاستدلال بالنص الشرعي في موضع واحد، وهذا ما لم يكن عليه الحال في زماننا؛ إذ الحاجة قائمة لبيان ذلك والتفصيل فيه، وما أشد حاجة الدارسين والباحثين في علوم الشريعة للوقوف على ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية والتدرّب على ذلك من خلال التطبيقات والأمثلة.

ومما يستشهد به على تنبيه العلماء للعناية بالضوابط عموماً قول الزركشي: «إن ضبط الأمور المنتشرة المتعددة في القوانين المتحدة هو أوعى لحفظها وأدعى لضبطها»^(١).

ومما يستشهد به - أيضاً - على تنبيه العلماء على العناية بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية قول الإمام الشافعي - وهو أوّل من ألف في علم أصول الفقه -: «فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها، وأن فطرته أن تخاطب بالشيء منه عاماً ظاهراً يراد به العام الظاهر، ويُستغنى بأول هذا عن آخره، وعاماً ظاهراً يراد به العام ويدخله الخاص، فيستدل على هذا ببعض ما خوطب به فيه. وعاماً ظاهراً يراد به الخاص وظاهراً يعرف في سياقه أنه يراد به غير ظاهره، فكل هذا موجود علمه في أول الكلام أو وسطه أو آخره. وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها فيه عن أوله. وتتكلم بالشيء تعرفه بالمعنى دون الإيضاح باللفظ كما تُعرّف الإشارة ثم يكون هذا عندها من أعلى كلامها لانفراد أهل علمها به دون أهل جهالتها»^(٢).

وقال الشاطبي: «فإن قلنا: إن القرآن نزل بلسان العرب وإنه عربي

(١) المنشور في القواعد الفقهية، للزركشي (١/٦٥).

(٢) الرسالة، للإمام الشافعي، ص ٥٠ وما بعدها.

وإنه لا عجمة فيه، فبمعنى أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة وأساليب معانيها، وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجه والخاص في وجه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر، وكل ذلك يعرف من أول الكلام أو وسطه أو آخره، وتتكلم بالكلام ينبيء أوله عن آخره، أو آخره عن أوله، وتتكلم بالشيء يعرف بالمعنى كما يعرف بالإشارة، وتسمي الشيء الواحد بأسماء كثيرة، والأشياء الكثيرة باسم واحد، وكل هذا معروف عندها لا ترتاب في شيء منه هي ولا من تعلق بعلم كلامها. فإذا كان كذلك، فالقرآن في معانيه وأساليبه على هذا الترتيب، فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب، كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم، لاختلاف الأوضاع والأساليب، والذي نبّه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام، في «رسالته» الموضوعة في أصول الفقه، وكثير ممن أتى بعده لم يأخذها هذا المأخذ، فيجب التنبيه لذلك، وبالله التوفيق»^(١).

ومن أبرز الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية ما يلي:

١ - التأكد من ثبوت النص الذي ينبنى عليه الحكم، والتأكد من صحته^(٢)، وهذا الضابط يخص السنة النبوية^(٣).

(١) الموافقات، للشاطبي (١٠٣/٢).

(٢) وهذا الضابط من الواضح بمكان ولربما كانت محاولة شرحه وبيان المقصود به مما يعاب، ورغم وضوحه وأهميته فإنك تأسف من اعتقاد كثير من الناس لمعتقدات وقيامهم بعبادات وإثباتهم فضائل أو منعهم من أمور رغم أن ما بنوا عليه من أحاديث هو مما لم يصح ثبوته عن النبي محمد ﷺ.

(٣) وما أكثر الأحاديث التي نسبت لخير البرية عليه الصلاة والسلام ولم تثبت ولم تصح؛ بل إن بعضها لم توجد له رواية في الأحاديث الضعيفة أو الموضوعية، =

٢ - وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة النبوية ذات العلاقة به، وذلك باستقصاء وجمع النصوص الواردة في الموضوع الواحد والمقارنة بينها^(١).

٣ - فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية^(٢) وطرق الدلالة فيها على المعاني، فإن النصوص الشرعية نزلت بلسان عربي مبين، فمدلولات ألفاظ النصوص الشرعية حسب قواعد اللغة العربية ودلالاتها اللغوية والشرعية والعرفية.

٤ - فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله^(٣) أو وروده؛ لأن الكثير

= ومع ذلك بنى عليها بعض المبتدعة أعمالاً وفضائل؛ كحديث: «إذا سألت الله فاسأله بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم» قال ابن تيمية: في «مجموع الفتاوى» (١٢٦/٢٧): «وهذا الحديث كذب ليس في شيء من كتب المسلمين التي يعتمد عليها أهل الحديث، ولا ذكره أحد من أهل العلم بالحديث». اهـ. وكالأحاديث الضعيفة التي تروى في فضائل شهر رجب وغير ذلك.

(١) قال الشاطبي في كتاب «الاعتصام» (١/٢٤٤ - ٢٤٥): «ومدار الغلط في هذا الفصل إنما هو على حرف واحد: وهو الجهل بمقاصد الشرع، وعدم ضم أطرافه بعضها لبعض، فإن مأخذ الأدلة عند الأئمة الراسخين إنما هو على أن تؤخذ الشريعة كالصورة الواحدة بحسب ما ثبت من كلياتها وجزئياتها المرتبة عليها، وعامتها المرتب على خاصها، ومطلقها المحمول على مقيدها، ومجملها المفسر بيّنها، إلى ما سوى ذلك من مناحيها، فإذا حصل للناظر من جملتها حكم من الأحكام فذلك الذي نظمت به حين استنبطت...».

(٢) قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/٢٤) في حديثه عن ما يستمد منه علم «أصول الفقه»: «لأن فهم الكتاب والسنة، والاستدلال بهما متوقفان عليها، إذ هما عربيان».

(٣) قال الزركشي في «البرهان في علوم القرآن» (١/١٣): «التفسير علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد، وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه، =

من نصوص الكتاب والسنة النبوية أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات ولا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع^(١).

٥ - فهم النص في ضوء دلالة سياقه^(٢)، فلا بد أن يربط اللفظ بسياقه الذي ورد فيه النص وعدم قطعه عما قبله وما بعده، ودلالة السياق تختلف عن دلالة سبب النزول أو الورد؛ فالسياق له تأثير على دلالة النص ومعناه، أما سبب النزول أو الورد وإن كان يعين في فهم النص، إلا أنه ليس له أثر على دلالة النص ومعناه^(٣).

= واستمداد ذلك من علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ». وانظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي (٢/٤٦٢).

(١) والأمثلة على هذا الجانب أيضاً كثيرة جداً والتي تبين ضرورة أن يقف من يريد الاستنباط من النصوص الشرعية على سبب نزول الآيات القرآنية وورود الأحاديث النبوية، وقد وقع كثيرون في أخطاء عظيمة بسبب عدم مراعاة هذا الجانب المهم، ومما أذكره في التمثيل لذلك عدم الفهم الصحيح لحديث: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجْرِهِمْ شَيْءٌ...» الحديث، رواه مسلم في صحيحه، كتاب الزكاة، باب الحث على الصدقة ولو بشق تمر أو كلمة طيبة وأنها حجاب من النار برقم (٢٣٩٨)، فإن سبب ورود الحديث قصة وفد (مُضَر) الذين كانوا في حاجة ماسة للنفقة، والحديث لا يفيد جواز إحداث تشريعات جديدة في دين الله تعالى، كما قد فهمه بعض من يستدلون به على ذلك.

(٢) السياق في اللغة من سَوَّقَ وأصله سَوَاقٌ فقلبت الواو ياء لكسرة السين، قال ابن فارس: «السين والواو والقاف أصل واحد، وهو حَدْوُ الشيء يقال: ساقه يسوقه سَوْقًا». انظر: مقاييس اللغة (٣/١١٧). ولسان العرب (٣/٣٦٩)، ومن تعريفات السياق في الاصطلاح: هو ما يدل على خصوص المقصود من سابق الكلام المسوق لذلك أو لاحقه، انظر: حاشية البناي على جمع الجوامع (١/٢٠).

(٣) وفي بيان أهمية مراعاة دلالة السياق في الاستدلال بالنصوص الشرعية قال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٣/٥٢): «لأن السياق طريق إلى بيان =

٦ - فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع؛ وهي المحافظة على المصالح الكلية للخلق، ولا بد من الجمع بين النصوص الجزئية وبين المقاصد العامة والقواعد الكلية للشريعة في آن واحد ولا يكون الفهم للنصوص صحيحاً وسليماً إلا في ضوء ذلك^(١).

٧ - فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية وعملهم بها^(٢)،

= المجملات وتعيين الاحتمالات وتنزيل الكلام على المقصود منه، وفهم ذلك قاعدة كبيرة من أصول الفقه، ولم أر من تعرض لها في الأصول إلا بعض المتأخرين ممن أدركنا أصحابهم، وهي قاعدة متعينة على الناظر وإن كانت ذات تشعب على المناظر».

(١) في بيان أهمية هذا الضابط قال الشاطبي في الموافقات (٥/٤١ - ٤٢): «إنما تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين: أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها. والثاني: التمكن من الاستنباط بناء على فهمه فيها»، وقال (٥/٤٣): «فإذا بلغ الإنسان مبلغاً فهم عن الشارع فيه قصده في كل مسألة من مسائل الشريعة، وفي كل باب من أبوابها، فقد حصل له وصف هو السبب في تنزيهه منزلة الخليفة للنبي ﷺ في التعليم والفتيا والحكم بما أراه الله».

(٢) وهم أصحاب القرون الثلاثة المفضّلة، وعلى رأسهم صحابة نبينا محمد ﷺ، قال الإمام الشافعي وهو قول نسبه إليه عدد من أهل العلم أنه من قوله في رسالته القديمة البغدادية: «علموا ما أراد رسول الله ﷺ عاماً وخاصاً، وعزماً وإرشاداً، وعرفوا من سنّته ما عرفنا وجهلنا، وهم فوقنا في كل علم واجتهاد، وورع وعقل، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من رأينا عند أنفسنا، ومن أدركنا ممن يرضى أو حكى لنا عنه ببلدنا صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنّة إلى قولهم إن اجتمعوا، أو قول بعضهم إن تفرقوا، وهكذا نقول، ولم نخرج عن أقاويلهم، وإن قال أحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله، إن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم ولم نخرج عن أقاويلهم كلهم». انظر: أعلام الموقعين، لابن القيم (١/٨٠)، البحر المحيط، للزركشي (٤/٣٥٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في «شرح العقيدة الأصفهانية» (ص ١٦٥): «ولا تجد إماماً في العلم والدين؛ كمالك، والأوزاعي، والثوري، وأبي حنيفة، =

= والشافعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، ومثل: الفضيل وأبي سليمان، ومعروف الكرخي، وأمثالهم، إلا وهم مصرحون بأن أفضل علمهم ما كانوا فيه مقتدين بعلم الصحابة، وأفضل عملهم ما كانوا فيه مقتدين بعمل الصحابة، وهم يرون الصحابة فوقهم في جميع أبواب الفضائل والمناقب..».

وقال ابن تيمية في «مقدمة التفسير» (ص ٨٣): «وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً في ذلك؛ بل مبتدعاً وإن كان مجتهداً مغفوراً له خطؤه، فالمقصود بيان طرق العلم وأدلتها وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، فمن خالف قولهم وفسر القرآن بخلاف تفسيرهم فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعاً، ومعلوم أن كل من خالف قولهم له شبهة يذكرها إما عقلية وإما سمعية كما هو مبسوط في موضعه، والمقصود هنا التنبيه على مثار الاختلاف في التفسير، وأن من أعظم أسباب البدع الباطلة التي دعت أهلها إلى أن حرفوا الكلم عن مواضعه وفسروا كلام الله ورسوله ﷺ بغير ما أريد به وتأولوه على غير تأويله، فمن أصول العلم بذلك أن يعلم الإنسان القول الذي خالفه وأنه الحق، وأن يعرف أن تفسير السلف يخالف تفسيرهم، وأن يعرف أن تفسيرهم محدث مبتدع، ثم أن يعرف بالطرق المفصلة فساد تفسيرهم بما نصبه الله من الأدلة على بيان الحق، وكذلك وقع من الذين صنفوا في شرح الحديث وتفسيره من المتأخرين من جنس ما وقع فيما صنفوه من شرح القرآن وتفسيره».

وقال ابن القيم في «أعلام الموقعين» (٤/١٥٢ - ١٥٣): «أنه لم يزل أهل العلم في كل عصر ومصر يحتجون بما هذا سبيله في فتاوى الصحابة وأقوالهم ولا ينكره منكر منهم، وتصانيف العلماء شاهدة بذلك ومناظرتهم ناطقة به، قال بعض علماء المالكية: أهل الأعصار مجمعون على الاحتجاج بما هذا سبيله وذلك مشهور في رواياتهم وكتبهم ومناظراتهم واستدلالاتهم ويمتنع والحالة هذه إطباق هؤلاء كلهم على الاحتجاج بما لم يشرع الله ورسوله الاحتجاج به ولا نصبه دليلاً للأمم؛ فأبي كتاب شئت من كتب السلف والخلف المتضمنة للحكم والدليل وجدت فيه الاستدلال بأقوال الصحابة، ووجدت ذلك طرازها وزينتها ولم تجد فيها قط ليس قول أبي بكر وعمر حجة ولا يحتج بأقوال =

فإن رسول الله ﷺ أمر باتباعهم والاقتراء بهم. ولأنهم ما ابتدعوا في دين الله ولأن اجتماعهم حجة قطعية^(١)، ولأنهم خير الأمة وأفقها الأمة، ولأنهم أعلم الناس بلغة القرآن وبتفسيره، ولأن رسول الله ذكر أن الفرقة الناجية هم ما عليه اليوم هو وأصحابه رضي الله عنهم.



= أصحاب رسول الله ﷺ وفتاويهم ولا ما يدل على ذلك، وكيف يطيب قلب عالم يقدم على أقوال من وافق ربه تعالى في غير حكم فقال وأفتى بحضرة الرسول ﷺ ونزل القرآن بموافقة ما قال لفظاً ومعنى قول متأخر بعده ليس له هذه الرتبة ولا يدانيها، وكيف يظن أحد أن الظن المستفاد من فتاوى السابقين الأولين الذين شاهدوا الوحي والتنزيل وعرفوا التأويل وكان الوحي ينزل خلال بيوتهم وينزل على رسول الله ﷺ وهو بين أظهرهم، قال جابر: والقرآن ينزل على رسول الله ﷺ وهو يعرف تأويله فما عمل به من شيء عملنا به في حديث حجة الوداع، فمستندهم في معرفة مراد الرب تعالى من كلامه ما يشاهدونه من فعل رسوله وهديه الذي هو يفصل القرآن ويفسره، فكيف يكون أحد من الأمة بعدهم أولى بالصواب منهم في شيء من الأشياء هذا عين المحال».

(١) قال الشوكاني في «إرشاد الفحول» (١/٢٠٤): «فأخبر سبحانه عن كون هذه الأمة وسطاً، والوسط من كل شيء خياره فيكون تعالى قد أخبر عن خيرية هذه الأمة، فلو أقدموا على شيء من المحظورات لما اتصفوا بالخيرية، وإذا ثبت أنهم لم يقدموا على شيء من المحظورات وجب أن يكون قولهم حجة. لا يقال: الآية متروكة الظاهر؛ لأن وصف الأمة بالعدالة يقتضي اتصاف كل واحد منهم بها، وخلاف ذلك معلوم بالضرورة لأننا نقول يتعين تعديلهم فيما يجتمعون عليه وحينئذ تجب عصمتهم عن الخطأ قولاً وفعلاً، هذا تقرير الاستدلال بهذه الآية». والآية التي يعينها هي قولة تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ﴾ [البقرة: ١٤٣].



المبحث الأول:

التأكد من ثبوت النص الذي ينبني عليه الحكم، والتأكد من صحته .

المبحث الثاني:

وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة النبوية ذات العلاقة به .

المبحث الثالث:

فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني .

المبحث الرابع:

فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده .

المبحث الخامس:

فهم النص في ضوء دلالة سياقه .

المبحث السادس:

فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع .

المبحث السابع:

فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية وعملهم بها .



المبحث الأول

ثبوت النص المستدل به

وهذا الضابط يخص السُّنَّة النبوية لأنه قد يكون الحديث المستدل به صحيحاً وقد يكون ضعيفاً وقد يكون موضوعاً، وكم بنيت مسائل وأحكام على أحاديث لم تثبت، لذا كان من الضروري ثبوت صحة الحديث المستدل به، إذ ما بني على باطل فهو باطل غير صحيح.

والمستدل على مسألة ما ينبغي عليه أن يثبت صحة دليله، كما أن العالم المحقق عليه أن يرد استدلال المخالف إن كان قد بني على حديث لا يصح ولا يثبت، وهو ما نجده فيما أورده الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه موضع الدراسة «التوسل أنواعه وأحكامه» وأكتفي بال نماذج التالية:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «فكل من البيع والربا سبب كوني لكسب الرزق، ولكن الله تعالى أحل الأول، وحرّم الثاني. كيف تعرف صحة الوسائل ومشروعيتها: والطريق الصحيح لمعرفة مشروعيتها الوسائل الكونية والشرعية هو الرجوع إلى الكتاب والسُّنَّة، والتثبت مما ورد فيهما عنها، والنظر في دلالات نصوصهما، وليس هناك طريق آخر لذلك البتة»^(١).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ١١).

التعليق :

في هذا النقل يبيّن الشيخ الألباني ضرورة الرجوع إلى الكتاب والسنة لمعرفة مشروعية الوسائل، ووجوب التثبت في ثبوت ذلك فيهما، وهو يقرر بذلك - تأصيلاً - : التزام هذا الضابط المهم في الاستدلال بالنصوص الشرعية وهو ثبوتها.

النموذج الثاني :

قال الشيخ الألباني : «ومن ذلك اعتقاد بعضهم الصدق في خبر يتحدث به إنسان ما إذا عطس هو أو أحد الحاضرين عند تحدّثه بذلك . ومنها اعتقادهم بأن أحداً من أصحابهم أو أقربائهم يذكرهم بخير إذا طنت آذانهم، وكذلك اعتقادهم بأن بلاء ينزل عليهم إذا قصوا أظافرهم في الليل وفي أيام السبت والأحد... ، أو إذا كنسوا بيوتهم ليلاً... ، ومنها اعتقادهم أنهم إذا حسنوا ظنهم بحجر واعتقدوا فيه فإنه ينفعهم . فهذه وأمثالها اعتقادات باطلة؛ بل خرافات وترهات، وظنون وأوهام ما أنزل الله بها من سلطان، وقد رأيت أن أصلها أحاديث موضوعة مكذوبة، لعن الله واضعها، وقبح ملفقها»^(١).

التعليق :

في هذا النقل عن الشيخ الألباني بيان أن ثبوت الدليل شرط لثبوت المدلول، وإنكار إثبات أحكام لعدم صحة أدلتها، إذ كان للعمل بالأحاديث المكذوبة والموضوعة الأثر السيئ في عمل كثير من الناس بها، لعملهم أعمالاً لا تثبت، واعتقادهم معتقدات لا تصح، ويحصل بذلك تضييعهم لأوقاتهم دون جدوى.

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ١٠).

النموذج الثالث :

قال الشيخ الألباني : «قال القُدوري: المسألة بخلقه لا تجوز لأنه لا حق للخلق على الخالق، فلا تجوز وفاقاً. نقله شيخ الإسلام في «القاعدة الجليلة»... إلى قوله: أقول: «لكن الأثر المشار إليه باطل لا يصح»، رواه ابن الجوزي في «الموضوعات» وقال: «هذا حديث موضوع بلا شك»، وأقره الحافظ الزيلعي في «نصب الراية» فلا يحتج به^(١).

التعليق :

في هذا النموذج إبطال من الشيخ الألباني للاستدلال بحديث لا يصح وهو موضوع مكذوب وفيه قول: «اللَّهُمَّ إني أسألك بمعاهد العز من عرشك»^(٢). وفي إبطال الاستدلال بالحديث إعمال لضابط مهم من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية وهو: صحة ثبوت النص المستدل به.

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٣٠، ٣١).

(٢) للفائدة أنقل التفصيل الذي ذكره الشيخ الألباني بعد حكمه ببطان الأثر حيث قال (ص ٣٠): «وإن كان قول القائل: «أسألك بمعاهد العز من عرشك» يعود إلى التوسل بصفة من صفات الله ﷻ، فهو توسل مشروع بأدلة أخرى كما سبق، تغني عن هذا الحديث الموضوع. قال ابن الأثير رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «أسألك بمعاهد العز من عرشك؛ أي: بالخصال التي استحق بها العرش العز، أو بمواضع انعقادها منه، وحقيقة معناه: بعز عرشك، وأصحاب أبي حنيفة يكرهون هذا اللفظ من الدعاء». فعلى الوجه الأول من هذا الشرح، وهو الخصال التي استحق بها العرش العز، يكون توسلاً بصفة من صفات الله تعالى فيكون جائزاً، وأما على الوجه الثاني الذي هو مواضع انعقاد العز من العرش، فهو توسل بمخلوق فيكون غير جائز، وعلى كلِّ فالحديث لا يستحق زيادة في البحث والتأويل لعدم ثبوته، فنكفي بما سبق».

النموذج الرابع:

قال الشيخ الألباني: «ولا يعترض أحد على ما قررته بأنه قد ورد أن النبي ﷺ قال: «أنا في قبري حي طري، من سلم علي سلمت عليه». وأنه يستفاد منه أنه حي مثل حياتنا، فإذا توسل به سمعنا واستجاب لنا، فيحصل مقصودنا، وتحقق رغبتنا، وأنه لا فرق في ذلك بين حاله في حياته، وبين حاله بعد وفاته أقول:

لا يعترض أحد بما سبق لأنه مردود من وجهين:

الأول حديثي: وخلاصته أن الحديث المذكور لا أصل له بهذا

اللفظ، كما أن لفظة (طري) لا وجود لها في شيء من كتب السنة إطلافاً، ولكن معناه قد ورد في عدة أحاديث صحيحة...»^(١).

التعليق:

وفي هذا النقل إبطال الشيخ الألباني للحديث المستدل به وبيان بطلان بعض ألفاظه، وأن على المستدل الاستدلال بما صحّ وثبت، وقد أورد الشيخ رحمه الله بعض الأحاديث الصحيحة الواردة في المعنى الذي أورد في المستدل النص غير الصحيح. وهذا مما يبيّن عناية الشيخ بهذا الضابط في الاستدلال على المسائل الشرعية.

النموذج الخامس:

قال الشيخ الألباني: «ثم أجاب صاحب المصباح بجواب آخر، وتبعه من لم يوفق من المتعصبين المخالفين فقال: «إن عمر أراد بالتوسل بالعباس الاقتداء بالنبي في إكرام العباس وإجلاله، وقد جاء هذا صريحاً

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٣٧).

عن عمر، فروى الزبير بن بكار في «الأنساب» من طريق داود بن عطاء عن زيد بن أسلم عن ابن عمر قال: «استسقى عمر بن الخطاب عام الرمادة بالعباس بن عبد المطلب، فخطب عمر فقال: «إن رسول كان يرى للعباس ما يرى الولد للوالد، فاقتدوا أيها الناس برسول الله واتخذوه وسيلة إلى الله...» ورواه البلاذري من طريق هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه به.

والجواب من وجوه أيضاً:

الأول: عدم التسليم بصحة هذه الرواية، فإنها من طريق داود بن عطاء وهو المدني، وهو ضعيف كما في «التقريب»، ومن طريق الزبير بن بكار عنه رواه الحاكم، وسكت عنه، وتعقبه الذهبي بقوله: «داود متروك» قلت: والراوي عنه ساعدة بن عبيد الله المزني لم أجد من ترجمه، ثم إن في السند اضطراباً، فقد رواه - كما رأيت - هشام بن سعد عن زيد بن أسلم فقال: «عن أبيه» بدل ابن عمر، لكن هشاماً أوثق من داود، إلا أننا لم نقف على سياقه، لننظر هل فيه مخالفة لسياق داود هذا أم لا؟ ولا تغتر بقولهم في «المصباح» عقب هذا الإسناد: «به» المفيد أن السياق واحد، فإن عمدته فيما نقله عن البلاذري إنما هو «فتح الباري» وهو لم يقل: «به»^(١).

التعليق:

في هذا النموذج أثبت الشيخ الألباني عدم صحة ثبوت الرواية المذكورة في أثر استسقاء عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالعباس بن عبد المطلب رضي الله عنه، حيث إن الرواية فيها علة في استسقاء عمر بالعباس رضي الله عنه لم ترد في

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤٤).

الروايات الأخرى، وقد استدل بها المخالف لتغيير مدلول الأثر، فبيّن الشيخ رَحِمَهُ اللهُ عدم صحة الرواية إعمالاً لهذا الضابط المهم في الاستدلال بالنصوص الشرعية وهو: ثبوت النص المستدل به.

النموذج السادس:

قال الشيخ الألباني: «تنبيه: واعلم أنه وقع في بعض الطرق الأخرى لحديث الضرير السابق زيادتان لا بد من بيان شذوذهما وضعفهما، حتى يكون القارىء على بينة من أمرهما، فلا يغتر بقول من احتج بهما على خلاف الحق والصواب.

الزيادة الأولى:

زيادة حماد بن سلمة قال: حدثنا أبو جعفر الخطمي . . فساق إسناده مثل رواية شعبة، وكذلك المتن إلا أنه اختصره بعض الشيء، وزاد في آخره بعد قوله: وشفع نبوي في رد بصري: «وإن كانت حاجة فافعل مثل ذلك» رواه أبو بكر بن أبي خيثمة في تاريخه، فقال: حدثنا مسلم بن إبراهيم: حدثنا حماد بن سلمة، به.

وقد أعلّ هذه الزيادة شيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجليلة» بتفرد حماد بن سلمة بها، ومخالفته لرواية شعبة، وهو أجلّ من روى هذا الحديث وهذا إعلال يتفق مع القواعد الحديثية، ولا يخالفها البتة، وقول الغماري في «المصباح» بأن حماداً ثقة من رجال الصحيح، وزيادة الثقة مقبولة، غفلة منه أو تغافل عما تقرر في المصطلح، أن القبول مشروط بما إذا لم يخالف الراوي من هو أوثق منه، قال الحافظ في «نخبة الفكر»: «والزيادة مقبولة ما لم تقع منافية لمن هو أوثق، فإن خولف بأرجح؛ فالراجح المحفوظ، ومقابله الشاذ».

قلت: وهذا الشرط مفقود هنا، فإن حماد بن سلمة، وإن كان من

رجال مسلم، فهو بلا شك دون شعبة في الحفظ، ويتبين لك ذلك بمراجعة ترجمة الرجلين في كتب القوم، فالأول أورده الذهبي في «الميزان» وهو إنما يورد فيه من تُكَلِّم فيه، ووصفه بأنه «ثقة له أوهام» بينما لم يورد فيه شعبة مطلقاً، ويظهر لك الفرق بينهما بالتأمل في ترجمة الحافظ لهما، فقد قال في «التقريب»: «حماد بن سلمة ثقة عابد أثبت الناس في ثابت، وتغير حفظه بآخره» ثم قال: «شعبة بن الحجاج ثقة حافظ متقن، كان الثوري يقول: هو أمير المؤمنين في الحديث، وهو أول من فتش بالعراق عن الرجال، وذب عن السُّنَّة، وكان عابداً».

قلت: إذا تبين لك هذا عرفت أن مخالفة حماد لشعبة في هذا الحديث وزيادته عليه تلك الزيادة غير مقبولة؛ لأنها منافية لمن هو أوثق منه فهي زيادة شاذة كما يشير إليه كلام الحافظ السابق في «النخبة»، ولعل حماداً روى هذا الحديث حين تغير حفظه، فوقع في الخطأ، وكأن الإمام أحمد أشار إلى شذوذ هذه الزيادة، فإنه أخرج الحديث من طريق مؤمَّل «وهو ابن اسماعيل» عن حماد - عقب رواية شعبة المتقدمة - إلا أنه لم يسق لفظ الحديث؛ بل أحال به على لفظ حديث شعبة، فقال: «فذكر الحديث» ويحتمل أن الزيادة لم تقع في رواية مؤمَّل عن حماد، لذلك لم يشر إليها الإمام أحمد كما هي عادة الحفاظ إذا أحالوا في رواية على أخرى بينوا ما في الرواية المحالة من الزيادة على الأولى.

وخلاصة القول: إن الزيادة لا تصح لشذوذها، ولو صحت لم تكن دليلاً على جواز التوسل بذاته لاحتمال أن يكون معنى قوله: «فأفعل مثل ذلك» يعني: من إتيانه في حال حياته، وطلب الدعاء منه والتوسل به، والتوضؤ والصلاة، والدعاء الذي علمه رسول الله أن يدعو به. والله أعلم.

الزيادة الثانية:

قصة الرجل مع عثمان بن عفان، وتوسله به حتى قضى له حاجته، وأخرجها الطبراني في «المعجم الصغير» وفي «الكبير» من طريق عبد الله بن وهب عن شبيب بن سعيد المكي عن روح بن القاسم عن أبي جعفر الخطمي المدني عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف عن عمه عثمان بن حنيف أن رجلاً كان يختلف إلى عثمان بن عفان رضي الله عنه في حاجة له،

إذا تبين هذا يظهر لك ضعف هذه القصة، وعدم صلاحية الاحتجاج بها. ثم ظهر لي فيها علة أخرى وهي الاختلاف على أحمد فيها، فقد أخرج الحديث ابن السني في «عمل اليوم والليلة» والحاكم من ثلاثة طرق عن أحمد بن شبيب بدون القصة، وكذلك رواه عون بن عمارة البصري، ثنا روح بن القاسم، به، أخرجه الحاكم، وعون هذا وإن كان ضعيفاً، فروايته أولى من رواية شبيب، لموافقتها لرواية شعبة وحماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي.

وخلاصة القول: إن هذه القصة ضعيفة منكرة، لأمر ثلاثة:

ضعف حفظ المتفرد بها، والاختلاف عليه فيها، ومخالفته للثقات الذين لم يذكروها في الحديث، وأمر واحد من هذه الأمور كاف لإسقاط هذه القصة، فكيف بها مجتمعة؟

ومن عجائب التعصب واتباع الهوى أن الشيخ الغماري أورد روايات هذه القصة في «المصباح» من طريق البيهقي في «الدلائل» والطبراني، ثم لم يتكلم عليها مطلقاً لا تصحيحاً ولا تضعيفاً، والسبب واضح، أما التصحيح فغير ممكن صناعة، وأما التضعيف فهو الحق ولكن . . .

ونحو ذلك فعل من لم يوفق في «الإصابة»، فإنهم أوردوا الحديث بهذه القصة، ثم قالوا: «وهذا الحديث صححه الطبراني في «الصغير» و«الكبير»!»!

وفي هذا القول على صغره جهالات:

أولاً: أن الطبراني لم يصحح الحديث في «الكبير» بل في «الصغير» فقط، وأنا نقلت الحديث عنه للقارئ مباشرة، لا بالواسطة كما يفعل أولئك، لقصر باعهم في هذا العلم الشريف «ومن ورد البحر استقل السواقيا».

ثانياً: أن الطبراني إنما صحح الحديث فقط دون القصة، بدليل قوله وقد سبق: «قد روى الحديث شعبة . . . والحديث صحيح» فهذا نص على أنه أراد حديث شعبة، وشعبة لم يرو هذه القصة، فلم يصححها إذن الطبراني، فلا حجة لهم في كلامه^(١).

التعليق:

لقد أجاد الشيخ الألباني في نقد الاستدلال بهذه القصة التي بين عدم ثبوتها وقد أطال النفس في بيان أدلته على عدم الثبوت، وقد حاولت أن أوجز رعاية لهدف البحث والهدف من إيراد النموذج وهو بيان إعمال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ لهذا الضابط وهو ثبوت النص المستدل به في إثبات الأحكام الشرعية المستدل عليها، والنموذج مثال رائع في التحقيق العلمي والاجتهاد في حماية الشريعة الغراء بنفي ما لا يثبت عنها.

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦٠).

النموذج السابع :

قال الشيخ الألباني: «الحديث الأول: عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: «من خرج من بيته إلى الصلاة، فقال: اللّهُمَّ إني أسألك بحق السائلين عليك، وأسألك بحق ممشي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً... أقبل الله عليه بوجهه».

رواه أحمد واللفظ له، وابن ماجه، وانظر تخريجه مفصلاً في: «سلسلة الأحاديث الضعيفة». وإسناده ضعيف؛ لأنه من رواية عطية العوفي عن أبي سعيد الخدري، وعطية ضعيف كما قال النووي في «الأذكار»، وابن تيمية في «القاعدة الجلية»، والذهبي في «الميزان»؛ بل قال في «الضعفاء»: «مجمع على ضعفه»، والحافظ الهيثمي في غير موضع من «مجمع الزوائد» منها، وأورده أبو بكر بن المحب البعلبكي في «الضعفاء والمتروكين»، والبوصيري كما يأتي، وكذا الحافظ ابن حجر بقوله فيه: «صدوق يخطيء كثيراً، كان شيعياً مدلساً»، وقد أبان فيه عن سبب ضعفه....

ولما ذكرنا من حال العوفي ضعف الحديث غير واحد من الحفاظ؛ كالمندري في «الترغيب» والنوي وشيخ الإسلام ابن تيمية في «القاعدة الجلية» وكذا البوصيري، فقال في «مصباح الزجاجاة»: «هذا إسناد مسلسل بالضعفاء: عطية وفضيل بن مرزوق والفضل بن الموفق كلهم ضعفاء». وقال صديق خان في «نزل الأبرار» بعد أن أشار لهذا الحديث وحديث بلال الآتي بعده: «وإسنادهم ضعيف، صرح بذلك النووي في «الأذكار»^(١).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦٨).

التعليق :

في إبطال الشيخ الألباني الاستدلال بالحديث المذكور - وهو حديث مشهور رغم عدم صحته وضعفه - إعمال لضابط ثبوت النص الشرعي للاستدلال به في إثبات الأحكام الشرعية، وقد بين الشيخ الألباني ضعف الحديث وعدم ثبوته، وما بني على غير صحيح فإنه لا يصح، وبمثل هذا تحفظ الشريعة الخاتمة من الزيادة والتحريف.

ومراعاة للتناسق بين مباحث هذا البحث في عدد ما أورده من النماذج التطبيقية، فقد رأيت الاكتفاء في صلب البحث بذكر سبعة نماذج في هذا المبحث، وأضع في الهامش ستة نماذج أخرى، لأهمية ذكرها، ولأن الهامش تابع، ويغتنر في التوابع ما لا يغتنر في غيرها^(١).

(١) النموذج الثامن: قال الشيخ الألباني: «الحديث الثاني: وحديث بلال الذي أشار إليه صديق خان هو ما روي عنه أنه قال: «كان رسول الله إذا خرج إلى الصلاة قال: بسم الله، آمنت بالله، توكلت على الله، لا حول ولا قوة إلا بالله. اللهم بحق السائلين عليك، وبحق مخرجي هذا، فإني لم أخرج أشراً ولا بطراً...» الحديث أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» من طريق الوازع بن نافع العقيلي عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن جابر بن عبد الله عنه.

قلت: وهذا سند ضعيف جداً، وأفته الوازع هذا، فإنه لم يكن عنده وازع يمنع من الكذب، كما بينته في «السلسلة الضعيفة» ولذلك لما قال النووي في «الأذكار»: «حديث ضعيف أحد رواته الوازع بن نافع العقيلي وهو متفق على ضعفه، وأنه منكر الحديث»، قال الحافظ بعد تخريجه: «هذا حديث واه جداً، أخرجه الدارقطني في «الأفراد» من هذا الوجه وقال: تفرد به الوازع، وهو متفق على ضعفه وأنه منكر الحديث. والقول فيه أشد من ذلك، فقال ابن معين والنسائي: ليس بثقة، وقال أبو حاتم وجماعة، متروك الحديث، وقال الحاكم: يروي أحاديث موضوعة».

قلت: فلا يجوز الاستشهاد به كما فعل الشيخ الكوثري، والشيخ الغماري في =

= «مصباح الزجاجة» وغيرهما من المبتدعة» التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦٨).
التعليق: وفي النموذج السابق ردُّ من الشيخ الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ للاستدلال بالحديث المذكور لعدم صحة ثبوته، وإذا لم يثبت النص المستدل به بطل الاستدلال به ولم يترتب عليه الحكم المدعى.

النموذج التاسع: قال الشيخ الألباني: «الحديث الثالث: عن أبي أمامة قال: «كان رسول الله إذا أصبح، وإذا أمسى دعا بهذا الدعاء: اللَّهُمَّ أَنْتَ أَحَقُّ مِنْ ذَكَرٍ، وَأَحَقُّ مِنْ عَبْدٍ.. أسألك بنور وجهك الذي أشرقت له السماوات والأرض، وبكل حق هو لك، وبحق السائلين عليك...». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني، وفيه فضال بن جبير، وهو ضعيف مجمع على ضعفه».

قلت: بل هو ضعيف جداً، اتهمه ابن حبان فقال: «شيخ يزعم أنه سمع أبا أمامة، يروي عنه ما ليس منه حديثه». وقال أيضاً: «لا يجوز الاحتجاج به بحال، يروي أحاديث لا أصل لها». وقال ابن عدي في «الكامل»: «أحاديثه كلها غير محفوظة». قلت: فالحديث شديد الضعف، فلا يجوز الاستشهاد به أيضاً، كما فعل صاحب «المصباح» التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦٩).

التعليق: وبذات النحو فإن الشيخ الألباني قد بين عدم صحة الحديث في التوسل إلى الله تعالى بحق السائلين، ولما لم يثبت الحديث بطل الاستدلال به، فإن من أهم ضوابط الاستدلال بالنص النبوي ثبوته عن النبي محمد ﷺ.

النموذج العاشر: قال الشيخ الألباني: «الحديث الرابع: عن أنس بن مالك قال: لما ماتت فاطمة بنت أسد بن هاشم أم علي رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا دعا أسامة بن زيد وأبا أيوب الأنصاري وعمر بن الخطاب وغلاماً أسود يحفرون... فلما فرغ دخل رسول الله، فاضطجع فيه فقال: «الله الذي يحيي ويميت، وهو حي لا يموت، اغفر لأمي فاطمة بنت أسد، ولقنها حجتها، ووسع مدخلها بحق نبيك، والأنبياء الذين من قبلي، فإنك أرحم الراحمين...». قال الهيثمي في «مجمع الزوائد»: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه روح بن صلاح، وثقه ابن حبان والحاكم وفيه ضعف، وبقية رجاله رجال الصحيح».

قلت: ... وقد فصلت الكلام على ضعف هذا الحديث في «السلسلة الضعيفة» فلا نعيد الكلام عليه في هذه العجالة، ولكن المشار إليهم جاؤوا بما يضحك =

= فقالوا: «حكم عليه الشيخ ناصر بالضعف، فنطالبه بمن ضعف هذا الحديث من المحدثين».

قلت: قد ذكرنا من ضعف رواية روح بن صلاح الذي تفرد به، وهذا يستلزم ضعف حديثه كما لا يخفى إلا عند المتابعة وقد نفاها أبو نعيم، أو عند مجيئه من طريق آخر وهيئات!

ثم قالوا: «ولو فرض تضعيفه، فضعفه خفيف فلا يمنع جواز العمل؛ لأنه من باب ما جوزة المحدثون والفقهاء من العمل بالضعيف الذي ليس ضعفه بشديد في الترغيب والترهيب».

قلت: ليس في هذا الحديث شيء من الترغيب، ولا هو يبين فضل عمل ثابت في الشرع، إنما هو ينقل أمراً دائراً بين أن يكون جائراً أو غير جائز، فهو إذن يقرر حكماً شرعياً لو صح، وأنتم إنما تورّدونه من الأدلة على جواز هذا التوسل المختلف فيه، فإذا سلمتم بضعفه لم يجز لكم الاستدلال به، وما أتصور عاقلاً يوافقكم على إدخال هذا الحديث في باب الترغيب والترهيب، وهذا شأن من يفر من الخضوع للحق، يقول ما لا يقوله جميع العقلاء» التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٧١).

التعليق: في النموذج السابق حكم الشيخ الألباني بطلان الاستدلال بالحديث على المدعى وهو التوسل بحق النبي، وبنى بطلان الاستدلال على عدم ثبوت الحديث فهو ضعيف لا يحتج به ولا يثبت بذلك عليه حكم شرعي؛ إذ من أبرز ضوابط الاستدلال بالنص الشرعي صحته وثبوته وهو ما لم يوجد في الحديث المذكور.

النموذج الحادي عشر: قال الشيخ الألباني: «الحديث الخامس: عن أمية بن عبد الله بن خالد بن أسيد قال: «كان رسول الله يستفتح بصعاليك المهاجرين». فيرى المخالفون أن هذا الحديث يفيد أن النبي كان يطلب من الله تعالى أن ينصره، ويفتح عليه بالضعفاء المساكين من المهاجرين، وهذا - بزعمهم - هو التوسل المختلف فيه نفسه. **والجواب من وجهين:**

الأول: ضعف الحديث،... مداره على أمية هذا، ولم تثبت صحبته، فالحديث مرسل ضعيف» ثم نقل الشيخ الألباني عن ابن عبد البر وابن حجر عدم ثبوت صحبته، ثم قال عقب ذلك: «قلت: وفيه علة أخرى، وهي اختلاط =

= أبي إسحاق وعننته، فإنه كان مدلساً، إلا أن سفيان سمع منه قبل الاختلاط، فبقيت العلة الأخرى وهي العننة. فثبت بذلك ضعف الحديث وأنه لا تقوم به حجة. وهذا هو الجواب الأول» التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٧١).

التعليق: وفي النموذج تأكيد لإعمال الشيخ الألباني رحمته الله لضابط ثبوت الحديث النبوي عن النبي ﷺ لصحة الاستدلال به، فقد أبطل استدلال المخالفين بالحديث بناء على ضعفه وبيّن أنه لا تقوم به حجة بناءً على ذلك.

النموذج الثاني عشر: قال الشيخ الألباني: «الحديث السادس: عن عمر بن الخطاب مرفوعاً: «لما اقترب آدم الخطيئة قال: يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي، فقال: يا آدم! وكيف عرفت محمداً ولم أخلقه؟ قال: يا رب لما خلقتني بيدك، ونفخت في من روحك رفعت رأسي، فرأيت على قوائم العرش مكتوباً: لا إله إلا الله محمد رسول الله، فعلمت أنك لم تضيف إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك، فقال: غفرت لك، ولولا محمد ما خلقتك».

أخرجه الحاكم في «المستدرک»... من طريق أبي الحارث عبد الله بن مسلم الفهري: حدثنا إسماعيل بن مسلمة: أنبأ عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده عن عمر... .

قلت: فمن تأمل في كلام الحاكم هذا والذي قبله يتبين له بوضوح أن حديث عبد الرحمن بن زيد هذا موضوع عند الحاكم نفسه، وأن من يرويه بعد العلم بحاله فهو أحد الكاذبين.

وقد اتفق عند التحقيق كلام الحفاظ ابن تيمية والذهبي والعسقلاني على بطلان هذا الحديث، وتبعهم على ذلك غير واحد من المحققين كالحافظ ابن عبد الهادي كما سيأتي، فلا يجوز لمن كان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يصحح الحديث بعد اتفاق هؤلاء على وضعه تقليداً للحاكم في أحد قوليّه، مع اختياره في قوله الآخر لطالب العلم أن لا يكتب حديث عبد الرحمن هذا، وأنه إن فعل كان أحد الكاذبين كما سبق». التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٧٤).

التعليق: لقد بيّن الشيخ الألباني أن الحديث المذكور في توسل آدم ﷺ بحق نبينا محمد ﷺ هو حديث موضوع لا يصح، وقد بيّن بطلان الحديث عدد من الأئمة، وبناء عليه لا يصح الاستدلال به إذ من أهم ضوابط الاستدلال بالنص النبوي ثبوته وهو ما لم يتحقق في الحديث المذكور.

= النموذج الثالث عشر: قال الشيخ الألباني: «الحديث السابع: «توسلوا بجاهي فإن جاهي عند الله عظيم». وبعضهم يرويه بلفظ: «إذا سألتم الله فاسألوه بجاهي، فإن جاهي عند الله عظيم». هذا باطل لا أصل له في شيء من كتب الحديث البتة، وإنما يرويه بعض الجهال بالسُّنة؛ كما نبّه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمته الله في «القاعدة الجليّة» قال: «مع أن جاهه عند الله أعظم من جاه جميع الأنبياء والمرسلين، ولكن جاه المخلوق عند الخالق ليس كجاه المخلوق عند المخلوق فإنه لا يشفع عنده أحد إلا بإذنه، والمخلوق يشفع عند المخلوق بغير إذنه، فهو شريك له في حصول المطلوب، والله تعالى لا شريك له كما قال سبحانه: ﴿قُلْ ادْعُوا الَّذِينَ زَعَمْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهَا مِنْ نَفَعٍ وَلَا يَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبأ: ٢٢ - ٢٣] فلا يلزم إذن من كون جاهه عند ربه عظيماً، أن نتوسل به إلى الله تعالى لعدم ثبوت الأمر به عنه، ويوضح ذلك أن الركوع والسجود من مظاهر التعظيم فيما اصطلح عليه الناس، فقد كانوا وما يزال بعضهم يقومون ويركعون ويسجدون لمليكيهم ورئيسهم والمعظم لديهم، ومن المتفق عليه بين المسلمين أن محمداً هو أعظم الناس لديهم، وأرفعهم عندهم. ترى فهل يجوز لهم أن يقوموا ويركعوا ويسجدوا له في حياته وبعد مماته؟» التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٨٢).

التعليق: في النموذج السابق أفاد الشيخ الألباني رحمته الله أن الحديث المنسوب إلى النبي صلى الله عليه وسلم وفيه الأمر بالتوسل إلى الله بجاهه أنه حديث مكذوب موضوع؛ بل لا يوجد في كتاب من كتب الحديث!! وبناء على ذلك فإنه لا يصح الاحتجاج والاستدلال به في إثبات التوسل بجاه النبي عليه الصلاة والسلام فإن ما بني على ما لا يصح، لا يصح، وإذا لم يثبت الحديث لم يصح الاستدلال به.

المبحث الثاني

فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده

من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده؛ لأن الكثير من نصوص الكتاب والسنة النبوية أحاطت بها ظروف وشروط ومناسبات ولا بد من إدراكها أثناء عملية التنزيل للنص على الواقع، ومن النماذج التي وقفت عليها في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ الألباني ما يلي:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «وأما الآية الثانية^(١) فقد بين الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه مناسبة نزولها التي توضح معناها فقال: «نزلت في نفر من العرب كانوا يعبدون نفراً من الجن، فأسلم الجنيون، والإنس الذين كانوا يعبدونهم لا يشعرون».

قال الحافظ ابن حجر رحمته الله: «أي: استمر الإنس الذين كانوا يعبدون الجن على عبادة الجن، والجن لا يرضون بذلك، لكونهم أسلموا، وهم الذين صاروا يتبعون إلى ربهم الوسيلة، وهذا هو المعتمد في تفسير الآية»^(٢).

(١) وهي قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا ﴿٥٧﴾ [الإسراء: ٥٧].

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦).

التعليق :

في هذا النموذج نجد رجوع الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ إِلَى سبب نزول الآية الكريمة لبيان المعنى، فإنه قد احتاج إلى بيان معنى (الوسيلة) حيث استدل بعض الناس بهذا اللفظ لإثبات أنواع من التوسل غير المشروع، وكان من المهم في بيان المعنى الصحيح للآية الكريمة الرجوع إلى سبب النزول، فإن من أهم ضوابط الاستدلال بالنص القرآني معرفة (سبب النزول) ومن أهم ضوابط الاستدلال بالحديث النبوي معرفة (سبب الورد).

النموذج الثاني :

قال الشيخ الألباني في تعليقه على حديث الأعمى المشهور: «وأما نحن فنرى أن هذا الحديث لا حجة لهم فيه على التوسل المختلف فيه، وهو التوسل بالذات؛ بل هو دليل آخر على النوع الثالث من أنواع التوسل المشروع الذي أسلفناه؛ لأن توسل الأعمى إنما كان بدعائه. والأدلة على ما نقول من الحديث نفسه كثيرة، وأهمها:

أولاً: أن الأعمى إنما جاء إلى النبي ﷺ ليدعو له، وذلك قوله: «أدع الله أن يعافيني» فهو توسل إلى الله تعالى بدعائه؛ لأنه يعلم أن دعاءه أرجى للقبول عند الله بخلاف دعاء غيره، ولو كان قصد الأعمى التوسل بذات النبي أو جاهه أو حقه لما كان ثمة حاجة به إلى أن يأتي النبي، ويطلب منه الدعاء له؛ بل كان يقعد في بيته، ويدعو ربه بأن يقول مثلاً: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ بِجَاهِ نَبِيِّكَ وَمَنْزِلَتِهِ عِنْدَكَ أَنْ يَشْفِينِي، وَتَجْعَلَنِي بِصِيْرًا». ولكنه لم يفعل، لماذا؟ لأنه عربي يفهم معنى التوسل في لغة العرب حق الفهم، ويعرف أنه ليس كلمة يقولها صاحب الحاجة، يذكر فيها اسم المتوسل به؛ بل لا بد أن يشتمل على المجيء

إلى من يعتقد فيه الصلاح والعلم بالكتاب والسنة، وطلب الدعاء منه له .
ثانياً: أن النبي وعده بالدعاء مع نصحه له بيان ما هو الأفضل له،
وهو قوله :

«إن شئت دعوتُ، وإن شئت صبرت فهو خير لك». وهذا الأمر
الثاني هو ما أشار إليه في الحديث الذي رواه عن ربه تبارك وتعالى أنه
قال: «إذا ابتليتُ عبدي بحبيبتيه - أي: عينيه - فصبر، عوضته منهما
الجنة».

ثالثاً: إصرار الأعمى على الدعاء وهو قوله: «فادع» فهذا يقتضي
أن الرسول دعا له؛ لأنه ﷺ خير من وُفّي بما وعد، وقد وعده بالدعاء
له إن شاء كما سبق، فقد شاء الدعاء وأصر عليه، فإذن لا بد أنه دعا
له، فثبت المراد، وقد وجّه النبي الأعمى بدافع من رحمته، وبحرص منه
أن يستجيب الله تعالى دعاءه فيه، وجهه إلى النوع الثاني من التوسل
المشروع، وهو التوسل بالعمل الصالح، ليجمع له الخير من أطرافه،
فأمره أن يتوضأ ويصلي ركعتين ثم يدعو لنفسه وهذه الأعمال طاعة لله
ﷻ يقدمها بين يدي دعاء النبي له، وهي تدخل في قوله تعالى: ﴿وَابْتَغُوا
إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ﴾ [المائدة: ٣٥] كما سبق.

وهكذا فلم يكتف الرسول بدعائه للأعمى الذي وعده به؛ بل شغله
بأعمال فيها طاعة لله ﷻ وقربة إليه، ليكون الأمر مكتملاً من جميع
نواحيه، وأقرب إلى القبول والرضا من الله ﷻ، وعلى هذا، فالحادثة
كلها تدور حول الدعاء - كما هو ظاهر - وليس فيها ذكر شيء مما
يزعمون^(١).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤٧).

التعليق :

لقد بين الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي النموذج السابق المعنى الصحيح الذي يجب فهمه لحديث الأعمى المشهور في باب التوسل، واستعان في بيان المعنى الصحيح بتفاصيل الحادثة وملابساتها، وبعض القرائن المحتفة بها، مما كان معيناً في بيان الحق بجلاء ووضوح وهو أن الأعمى قد طلب من النبي ﷺ أن يدعو له، فهو توسل بدعاء النبي ﷺ وهو من التوسل المشروع، وتفاصيل الحادثة تنفي أن يكون في الحديث إثبات للتوسل بالذات فإنه لو كان هو مما يفهم من الحديث لفعله الأعمى من بيته دون حاجة إلى المجيء إلى النبي ﷺ، وفي ما سلك الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي النموذج أعلاه إعمال لضابط مهم في الاستدلال بالنصوص الشرعية وهو ظروف وملابسات الحادثة وسبب ورود الحديث.

النموذج الثالث :

قال الشيخ الألباني: «سادساً: إن هذا الحديث ذكره العلماء في معجزات النبي ودعائه المستجاب، وما أظهره الله ببركة دعائه من الخوارق والإبراء من العاهات، فإنه بدعائه لهذا الأعمى أعاد الله عليه بصره، ولذلك رواه المصنفون في «دلائل النبوة» كالبيهقي وغيره، فهذا يدل على أن السر في شفاء الأعمى إنما هو دعاء النبي ﷺ. ويؤيده كل من دعا به من العميان مخلصاً إليه تعالى، منيباً إليه قد عوفي؛ بل على الأقل لعوفي واحد منهم، وهذا ما لم يكن ولعله لا يكون أبداً.

كما أنه لو كان السر في شفاء الأعمى أنه توسل بجاه النبي وقدره وحقه، كما يفهم عامة المتأخرين، لكان من المفروض أن يحصل هذا الشفاء لغيره من العميان الذين يتوسلون بجاهه ﷺ؛ بل ويضمون إليه أحياناً جاه جميع الأنبياء المرسلين، وكل الأولياء والشهداء والصالحين،

وجاه كل من له جاه عند الله من الملائكة، والإنس والجن أجمعين! ولم نعلم ولا نظن أحداً قد علم حصول مثل هذا خلال القرون الطويلة بعد وفاته ﷺ إلى اليوم»^(١).

التعليق:

ما أورده الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي النموذج أعلاه هو مزيد تأكيد لأهمية إيراد أسباب ورود الحديث وملابسات الحوادث المصاحبة لورودها في بيان المعنى الصحيح، وضرورة ذلك للاستدلال السليم بالحديث النبوي وفهم معناه كما أراد الشارع الحكيم.



(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤٩).

المبحث الثالث

دلالة السياق

فهم النص في ضوء دلالة سياقه، فلا بد أن يربط اللفظ بسياقه الذي ورد فيه النص وعدم قطعه عما قبله وما بعده، ودلالة السياق تختلف عن دلالة سبب النزول أو الورود، فالسياق له تأثير على دلالة النص ومعناه، أما سبب النزول أو الورود وإن كان يعين في فهم النص، إلا أنه ليس له أثر على دلالة النص ومعناه، وقد اعتنى العلماء من الأصوليين وغيرهم بدلالة السياق وبيان أهميتها لمن يستدل بالنصوص الشرعية، ومن النماذج التي وقفت عليها في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ الألباني ما يلي:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْفَرِيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢]؛ أي: أهل القرية وأصحاب العير. ونحن والمخالفون متفقون على ذلك؛ أي: على تقدير مضاف محذوف، وهو مثل ما رأينا في دعاء عمر وتوسله بالعباس، فإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ«جاه» نبيك، ويا محمد إني توجهت بـ«ذات»ك أو «مكانت»ك إلى ربي كما يزعمون، وإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ«دعاء» نبيك، ويا محمد إني توجهت بـ«دعاء»ك إلى ربي كما هو قولنا. ولا بد لترجيح أحد التقديرين من دليل يدل عليه. فأما تقديرهم «بجاهه» فليس لهم عليه دليل لا من هذا الحديث ولا من غيره إذ ليس في سياق

الكلام ولا سباقه تصريح أو إشارة لذكر الجاه أو ما يدل عليه إطلاقاً، كما أنه ليس عندهم شيء من القرآن أو من السُّنة أو من فعل الصحابة يدل على التوسل بالجاه، فيبقى تقديرهم من غير مرجح، فسقط من الاعتبار، والحمد لله. أما تقديرنا فيقوم عليه أدلة كثيرة، تقدمت في الوجوه السابقة»^(١).

التعليق:

في هذا النموذج استعمل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ دلالة السياق وذلك في قوله: «فليس لهم عليه دليل لا من هذا الحديث ولا من غيره إذ ليس في سياق الكلام ولا سباقه تصريح أو إشارة لذكر الجاه أو ما يدل عليه إطلاقاً»، والرجوع في فهم النص الشرعي إلى دلالة السياق من الضوابط المهمة في الاستدلال والتي بيّنها أهل العلم وقرّره علماء الأصول وغيرهم، وتظهر عناية الشيخ بهذا الضابط في إثبات ما استدل به ونفي ما استدل به المخالف في قوله: «فيبقى تقديرهم من غير مرجح، فسقط من الاعتبار».

النموذج الثاني:

قال الشيخ الألباني: «ذلك لأن للإطراء المنهي عنه في الحديث معنيين اثنين أولهما مطلق المدح، وثانيهما المدح المجاوز للحد. وعلى هذا فيمكن أن يكون المراد الحديث النهي عن مدحه مطلقاً، من باب سد الذريعة، واكتفاءً باصطفاء الله تعالى له نبياً ورسولاً، وحبیباً وخليلاً، ومما أثنى سبحانه عليه في قوله: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ﴾ [القلم: ٤] [القلم: ٤]، إذ ماذا يمكن للبشر أن يقولوا فيه بعد قول الله تبارك وتعالى

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٥٠).

هذا؟... ويمكن أن يكون المراد: لا تبالغوا في مدحي، فتصفوني بأكثر مما أستحقه، وتصبغوا علي بعض خصائص الله تبارك وتعالى. ولعل الأرجح في الحديث المعنى الأول لأمرين اثنين: أولهما: تمام الحديث، وهو قوله: «فقولوا عبد الله ورسوله»؛ أي: اكتفوا بما وصفني به الله ﷻ من اختياري عبداً له ورسولاً، وثانيهما: ما عقد بعض أئمة الحديث له من الترجمة، فأورده الإمام الترمذي مثلاً تحت عنوان: «باب تواضع النبي» فحمل الحديث على النهي عن المدح المطلق وهو الذي ينسجم مع معنى التواضع ويأتلف معه»^(١).

التعليق:

وفي النموذج السابق - أيضاً - استدل الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ عَلَى ما رجحه في معنى (الإطراء) بسياق الحديث وما ذكر في آخر الحديث لتفسير ما جاء في أوله، إعمالاً منه لضابط من ضوابط الاستدلال المهمة وهو الأخذ بدلالة السياق.



(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٥٥).

المبحث الرابع

وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسُّنَّة النبوية ذات العلاقة به

من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية: وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسُّنَّة النبوية ذات العلاقة به، وذلك باستقصاء وجمع النصوص الواردة في الموضوع الواحد والمقارنة بينها، ومن النماذج التي وقفت عليها في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ الألباني ما يلي:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «وتفسيرهم هذا مردود من وجوه كثيرة أهمها:

١ - إن من القواعد المهمة في الشريعة الإسلامية أن النصوص الشرعية يفسر بعضها بعضاً، ولا يفهم شيء منها في موضوع ما بمعزل عن بقية النصوص الواردة فيه. وبناء على ذلك فحديث توسل عمر السابق إنما يفهم على ضوء ما ثبت من الروايات والأحاديث الواردة في التوسل بعد جمعها وتحققها»^(١).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٣٢).

التعليق :

في بيان الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي هذا النموذج تأصيل لضابط وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة النبوية ذات العلاقة به، وبيان أهمية ذلك؛ إذ هو من أهم ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية.

النموذج الثاني :

قال الشيخ الألباني: «ومن الغريب أن بعض مدعي العلم اعتادوا الاستدلال بالآيتين السابقتين على ما يلهج به كثير منهم من التوسل بذوات الأنبياء أو حقهم أو حرمتهم أو جاههم، وهو استدلال خاطئ لا يصح حمل الآيتين عليه؛ لأنه لم يثبت شرعاً أن هذا التوسل مشروع مرغوب فيه، ولذلك لم يذكر هذا الاستدلال أحد من السلف الصالح، ولا استحبووا التوسل المذكور؛ بل الذي فهموه منهما أن الله تبارك وتعالى يأمرنا بالتقرب إليه بكل رغبة، والتقدم إليه بكل قربة، والتوصل إلى رضاه بكل سبيل. ولكن الله سبحانه قد علمنا في نصوص أخرى كثيرة أن علينا إذا أردنا التقرب إليه أن نتقدم إليه بالأعمال الصالحة التي يحبها ويرضاها، وهو لم يكل تلك الأعمال إلينا، ولم يترك تحديدها إلى عقولنا وأذواقنا؛ لأنها حينذاك ستختلف وتباين، وستضطرب وتتخاصم؛ بل أمرنا سبحانه أن نرجع إليه في ذلك، ونتبع إرشاده وتعليمه فيه؛ لأنه لا يعلم ما يرضي الله ﷻ إلا الله وحده، فلهذا كان من الواجب علينا حتى نعرف الوسائل المقربة إلى الله أن نرجع في كل مسألة إلى ما شرعه الله سبحانه، وبيّنه رسول الله، ويعني ذلك: أن نرجع إلى كتاب الله وسنة رسوله وهذا هو الذي وصانا به رسولنا محمد صلوات الله عليه وسلامه»^(١).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٦ - ٧).

التعليق:

إن من مشارات الخطأ في الاستدلال عدم الرجوع في فهم النص الشرعي إلى النصوص الأخرى، إذ يعتمد بعض المستدلين للعمل بمدلول نص دون أن تجمع إليه النصوص الأخرى، وفي النموذج السابق بين الشيخ الألباني رحمته الله عملياً وجوب الرجوع إلى النصوص الشرعية الأخرى الواردة في الباب لفهم النص الشرعي فهماً صحيحاً؛ وهو من أهم الضوابط في الاستدلال بالنصوص الشرعية.

النموذج الثالث:

قال الشيخ الألباني: «ثانياً: أن عمر صرح بأنهم كانوا يتوسلون بنيّنا في حياته، وأنه في هذه الحادثة توسل بعمه العباس، ومما لا شك فيه أن التوسلين من نوع واحد: توسلهم بالرسول وتوسلهم بالعباس، وإذ تبين للقارىء - مما يأتي - أن توسلهم به إنما كان توسلاً بدعائه فتكون النتيجة أن توسلهم بالعباس إنما هو توسل بدعائه أيضاً، بضرورة أن التوسلين من نوع واحد.

أما أن توسلهم به إنما كان توسلاً بدعائه، فالدليل على ذلك صريح رواية الإسماعيلي في مستخرجه على الصحيح لهذا الحديث بلفظ: «كانوا إذ قحطوا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم استسقوا به، فيستسقي لهم، فيسقون، فلما كان في إمارة عمر...» فذكر الحديث، نقلته من «الفتح»...، فقوله: «فيستسقي لهم» صريح في أنه «كان يطلب لهم السقيا من الله تعالى ففي «النهاية»، لابن الأثير: «الاستسقاء، استفعال من طلب السقيا؛ أي: إنزال الغيث على البلاد والعباد، يقال: سقى الله عباده الغيث وأسقاهم، والاسم السقيا بالضم، واستقيت فلاناً إذا طلبت منه أن يسقيك». إذا تبين هذا، فقوله في هذه الرواية: «استسقوا به»؛ أي: بدعائه، وكذلك

قوله في الرواية الأولى: «كنا نتوسل إليك نبيننا»؛ أي: بدعائه، لا يمكن أن يفهم من مجموع رواية الحديث إلا هذا^(١).

التعليق:

إن الرجوع إلى النصوص الأخرى أو الروايات الأخرى في فهم النص الشرعي من مثرات الإصابة في الاستدلال بالنصوص الشرعية وهو ما بينه - قولاً وفعلاً - الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ كما في النموذج السابق من الرجوع إلى بعض روايات أثر عمر رَضِيَ اللهُ عَنْهُ في قصة الاستسقاء وطلبه من العباس رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الدعاء في ذلك.

النموذج الرابع:

قال الشيخ الألباني: «الثاني: أن الحديث لو صح فلا يدل إلا على مثل ما دل عليه حديث عمر، وحديث الأعمى من التوسل بدعاء الصالحين. قال المناوي في «فيض القدير»: «كان يستفتح»؛ أي: يفتح القتال، من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَسْتَفِئُوا فَدَعْكُمْ أَلْفِئَةٌ﴾ ذكره الزمخشري. «ويستنصر»؛ أي: يطلب النصرة «بصعاليك المسلمين»؛ أي: بدعاء فقرائهم الذين لا مال لهم.

قلت: وقد جاء هذا التفسير من حديث، أخرجه النسائي.. بلفظ: «إنما ينصر الله هذه الأمة بضعيفها، بدعوتهم، وصلاتهم وإخلاصهم» وسنده صحيح، وأصله في «صحيح البخاري»..، فقد بين الحديث أن الاستنصار إنما يكون بدعاء الصالحين، لا بذواتهم وجاههم. ومما يؤكد ذلك أن الحديث ورد في رواية قيس بن الربيع المتقدمة بلفظ: «كان يستفتح ويستنصر..» فقد علمنا بهذا أن الاستنصار بالصالحين يكون

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤١).

بدعائهم وصلاتهم وإخلاصهم، وهكذا الاستفتاح، وبهذا يكون هذا الحديث - إن صح - دليلاً على التوسل المشروع، وحجة على التوسل المبتدع، والحمد لله^(١).

التعليق :

بيّن الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي المِثَالِ السَّابِقِ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ لِلِاسْتِفْتَاكِ وَالِاسْتِنْصَارِ الْوَارِدِ فِي أَحَدِ الْأَحَادِيثِ بِالرَّجُوعِ إِلَى حَدِيثٍ آخَرَ حَيْثُ اتَّضَحَ أَنَّ الْمَقْصُودَ بِهِمَا دَعَاءَ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَصَلَاتِهِمْ وَإِخْلَاصَهُمْ وَلَيْسَ التَّوَسُّلَ بِجَاهِهِمْ أَوْ ذَوَاتِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ الْمُخَالَفُونَ حَيْثُ اكْتَفَوْا فِي فَهْمِ الْحَدِيثِ بِالْفَاطِظَةِ الْوَارِدَةِ فِيهِ دُونَ الرَّجُوعِ إِلَى نِصُوصٍ أُخْرَى يَتَّضَحُ بِهَا مَقْصُودُ الشَّارِعِ؛ إِذْ مِنْ أَهَمِّ ضَوَابِطِ الْاسْتِدْلَالِ بِالنِّصْنِ الشَّرْعِيِّ الرَّجُوعُ إِلَى النِّصُوصِ الشَّرْعِيِّ الْآخَرَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ الْوَارِدَةِ فِي الْبَابِ.



(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٧٢).

المبحث الخامس

فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية

فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني، فالنصوص الشرعية نزلت بلسان عربي مبين، فمدلولات ألفاظ النصوص الشرعية حسب قواعد اللغة العربية ودلالاتها اللغوية والشرعية والعرفية، ومن النماذج التي وقفت عليها في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ الألباني ما يلي:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «معنى الوسيلة في القرآن: إن ما قدمته من بيان معنى التوسل هو المعروف في اللغة، ولم يخالف فيه أحد، وبه فسر السلف الصالح وأئمة التفسير الآيتين الكريمتين اللتين وردت فيهما لفظة «الوسيلة»، وهما قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]»^(١).

التعليق:

إن من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية فهم ألفاظها وفق

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٥).

أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني، إذ النصوص الشرعية نزلت بلسان عربي مبين، فيجب فهم مدلولات ألفاظ النصوص الشرعية حسب قواعد اللغة العربية ودلالاتها اللغوية، وهذا الضابط عمل به الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ كما في النموذج السابق في بيان معنى (الوسيلة)، وأن فهم معناها مما يوضحه الوضع اللغوي للكلمة، وهو ما قرره علماء التفسير، عملاً بضابط من ضوابط الاستدلال وهو فهم النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية.

النموذج الثاني:

قال الشيخ الألباني: «وهذا يبين أن الشفاعة أخص من الدعاء، إذ لا تكون إلا إذا كان هناك اثنان يطلبان أمراً، فيكون أحدهما شافعاً للآخر، بخلاف الطالب الواحد الذي لم يشفع غيره، قال في «لسان العرب»: «الشفاعة كلام الشفيع للملك في حاجة يسألها لغيره، والشافع الطالب لغيره، يتشفع به إلى المطلوب، يقال: تشفعت بفلان إلى فلان، فشفعني فيه»، فثبت بهذا الوجه أيضاً أن توسل الأعمى إنما كان بدعائه لا بذاته»^(١).

التعليق:

لقد أجاد الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ في توجيه حديث الأعمى إلى الفهم الصحيح وذلك بإعماله لعدد من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، وقد سبق بعضها، وفي هذا النموذج استشهد لاستدلاله بأن المقصود هو دعاء النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وليس التوسل بذاته، وذلك بالرجوع إلى معنى لفظ (الشفاعة) الوارد في قول الأعمى في الحديث.

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤٨).

النموذج الثالث :

قال الشيخ الألباني : «إذا تبين للقارئ الكريم ما أوردناه من الوجوه الدالة على أن حديث الأعمى إنما يدور حول التوسل بدعائه، وأنه لا علاقة له بالتوسل بالذات، فحينئذ يتبين له أن قول الأعمى في دعائه: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ، وَأَتُوسَلُ إِلَيْكَ بِنَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ» إنما المراد به: أتوسل إليك بدعاء نبيِّك؛ أي: على حذف المضاف، وهذا أمر معروف في اللغة كقوله تعالى: ﴿وَسَّأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾ [يُوسُف: ٨٢]؛ أي: أهل القرية وأصحاب العير. ونحن والمخالفون متفقون على ذلك؛ أي: على تقدير مضاف محذوف، وهو مثل ما رأينا في دعاء عمر وتوسله بالعباس، فإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ«جاه» نبيِّك، ويا محمد إني توجهت بـ«ذات»ك أو «مكانت»ك إلى ربي كما يزعمون، وإما أن يكون التقدير: إني أتوجه إليك بـ«دعاء» نبيِّك، ويا محمد إني توجهت بـ«دعاء»ك إلى ربي كما هو قولنا. ولا بد لترجيح أحد التقديرين من دليل يدل عليه. فأما تقديرهم «بجاهه» فليس لهم عليه دليل لا من هذه الحديث ولا من غيره»^(١).

التعليق :

وبذات النهج نجد في هذا النموذج - أيضاً - إعمال الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ لِضَابِطِ فَهْمِ النَّصِّ الشَّرْعِيِّ وَفَقِّهِ اسْمِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَمَدْلُولَاتِهَا، فَقَدْ أَيْدِ حَجَّتْهُ فِي النَّمُودَجِ أَعْلَاهُ بِالْقَاعِدَةِ اللُّغَوِيَّةِ الْمَعْلُومَةِ فِي حَذْفِ الْمُضَافِ وَإِقَامَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ وَهُوَ اسْلُوبٌ مَعْرُوفٌ فِي اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَاسْتَشْهَدَ لِلْقَاعِدَةِ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَبِذَلِكَ يَكُونُ الْمَعْنَى بِدَعَاءِ نَبِيِّكَ، وَليْسَ نَبِيِّكَ.

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٥٠).



المبحث السادس



فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع

من ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع؛ وهي المحافظة على المصالح الكلية للخلق، ولا بد من الجمع بين النصوص الجزئية وبين المقاصد العامة والقواعد الكلية للشريعة في آن واحد ولا يكون الفهم للنصوص صحيحاً وسليماً إلا في ضوء ذلك، ومن النماذج التي وقفت عليها في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» للشيخ الألباني ما يلي:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «ومن الأسباب الشرعية الموهومة اتخاذ بعض الناس أسباباً يظنونها تقربهم إلى الله سبحانه، وهي تبعدهم منه في الحقيقة، وتجلب لهم السخط والغضب؛ بل واللعنة والعذاب، فمن ذلك استغاثة بعضهم بالموتى المقبورين من الأولياء والصالحين، ليقتضوا لهم حوائجهم التي لا يستطيع قضاءها إلا الله ﷻ؛ كطلبهم منهم دفع الضر وشفاء السقم، وجلب الرزق وإزالة العقم، والنصر على العدو وأمثال ذلك، فيتمسحون بحديد الأضرحة وحجارة القبور، ويهزونها أو يلقون إليها أوراقاً كتبوا فيها طلباتهم ورجاباتهم، فهذه وسائل شرعية بزعمهم، ولكنها في الحقيقة باطلة، ومخالفة لأساس الإسلام الأكبر الذي هو العبودية لله تعالى وحده، وإفراده سبحانه

بجميع أنواعها وفروعها»^(١).

التعليق:

إن فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع من الضوابط المهمة في الاستدلال بالنصوص الشرعية وإثبات الأحكام بها، وهو ما عمل به الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي النموذج السابق حيث بيّن المقصد الأعظم في الإسلام وهو أساسه الأكبر وهو تحقيق العبودية لله تعالى وحده لا شريك له، ولما كانت بعض الأعمال التي تناقض هذا المقصد من الاستغائة بالأموات وطلب الرزق وقضاء الحاجات منهم، فقد بيّن الشيخ بطلانها وبيّن ضلال أهلها.

النموذج الثاني:

قال الشيخ الألباني: «الموضع الثاني: قوله في آخره: «ولولا محمد ما خلقتك»... وأيضاً فإن الله تبارك وتعالى قد أخبرنا عن الحكمة التي من أجلها خلق آدم وذريته، فقال رَحِمَهُ اللهُ فِي: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦] فكل ما خالف هذه الحكمة أو زاد عليها لا يقبل إلا بنص صحيح عن المعصوم كمخالفة هذا الحديث الباطل. ومثله ما اشتهر على ألسنة الناس: «لولاك لولاك ما خلقت الأفلاك» فإنه موضوع كما قاله الصنعاني ووافقه الشوكاني»^(٢).

التعليق:

إن اعتقاد بعض الناس أن الله تعالى قد خلق الخلق لأجل نبينا محمد ﷺ، هو اعتقاد باطل لا يصح ولا يستقيم، ولم يثبت في هذا

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ١٠).

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٨١).

المعنى حديث صحيح، وقد أضاف الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي بيان بطلان ما ورد في هذا المعنى إلى ذلك مناقضة المقاصد الشرعية، فإن المقصد الشرعي الذي دلت عليه النصوص الشرعية أن الله تعالى خلق الخلق لعبادته وطاعته، وإن دعوى خلق الخلق لأجل النبي محمد ﷺ ينافي ذلك، وإن من ضوابط الاستدلال بالنص الشرعي أن يكون الاستدلال بالنص في ضوء فهم مقاصد الشريعة، وهو ما سار عليه الشيخ الألباني في النموذج السابق.

النموذج الثالث:

قال الشيخ الألباني: «إن تشبيهه الله تعالى بخلقه كفر كله حذر منه سبحانه حيث قال: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَمْلِكُ لَهُمْ رِزْقًا مِّنَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ شَيْئًا وَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ (٧٣) فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ (٧٤) [النحل: ٧٣، ٧٤]، كما نفى سبحانه أي مشابهة بينه وبين أي خلق من مخلوقاته فقال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١) [الشورى: ١١]، ولكن شر تشبيهه أن يشبهه المرء بالأشرار والفجار والفساق من الولاة، وهو يظن أنه يحسن صنعا! إن هذا هو الذي يحمل بعض العلماء والمحققين على المبالغة في إنكار التوسل بذوات الأنبياء، واعتباره شركاً، وإن كان هو نفسه ليس شركاً عندنا؛ بل يخشى ان يؤدي إلى الشرك، وقد أدى فعلاً بأولئك الذين يعتذرون لتوسلهم بذلك التشبيه السابق الذي هو الكفر بعينه لو كانوا يعلمون»^(١).

التعليق:

إن من مقاصد الشريعة العظمى نفى التشبيه بين الخالق وخلقه،

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٩٦).

والنصوص الشرعية في الكتاب والسنة كثيرة في هذا الأمر، وإن التوسل إلى الله تعالى بذات المخلوق أو جاهه فيه معنى تشبيه الخالق بخلقه والعياذ بالله تعالى، إذ إن بعض الملوك والرؤساء لا يقبلون طلباً يقدم إليهم إلا إذا كان بواسطة شخص هو أقرب إليهم من صاحب الحاجة، ولأن هذا المعنى واضح في التوسل الممنوع وهو يناقض مقصد التشريع في تنزيه الخالق جلّ وعلا وسبحانه وتقدس؛ فقد ذكره الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ فِي استدلاله على إبطال التوسل بالجاه والذات، وهو مما يبيّن مكانة الشيخ في العناية بضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، وتخطئة الاستدلال غير المنضبط بها.



المبحث السابع

فهم وعمل السلف الصالح بالنصوص الشرعية

إن اتباع نهج الصحابة والتابعين وتابع التابعين أصحاب القرون المفضلة في فهمهم وعملهم بالنصوص الشرعية من الضوابط المهمة للاستدلال بالنصوص الشرعية، فإنهم أعرف وأعلم ممن جاءوا بعدهم بدلالات الكتاب والسنة، وقد أثنى الله تعالى على الصحابة الكرام من المهاجرين والأنصار وأثنى على من اتبعوهم بإحسان، وشهد النبي ﷺ لهم بالخيرية، والنصوص الواردة في هذا الأمر كثيرة جداً، فإن فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية مما ينبغي مراعاته للمستدل بنص شرعي من كتاب الله تعالى وسنة نبيه محمد ﷺ، وفي استدالات الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ رعاية هذا الجانب، والحرص عليه؛ بل الدعوة إلى السير عليه، ومما وقفت عليه في كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» النماذج التالية:

النموذج الأول:

قال الشيخ الألباني: «ومن الغريب أن بعض مدعي العلم اعتادوا الاستدلال بالآيتين السابقتين على ما يلهج به كثير منهم من التوسل بذوات الأنبياء أو حقهم أو حرمتهم أو جاههم، وهو استدلال خاطئ لا يصح حمل الآيتين عليه؛ لأنه لم يثبت شرعاً أن هذا التوسل مشروع مرغوب فيه، ولذلك لم يذكر هذا الاستدلال أحد من السلف الصالح، ولا استحوا التوسل المذكور؛ بل الذي فهموه منهما أن الله تبارك وتعالى يأمرنا بالتقرب إليه بكل رغبة، والتقدم إليه بكل قرابة، والتوصل إلى رضاه

بكل سبيل»^(١).

التعليق:

أكد الشيخ الألباني في النموذج السابق ما قرّره ونقلته سابقاً بقوله: «إن ما قدمته من بيان معنى التوسل هو المعروف في اللغة، ولم يخالف فيه أحد، وبه فسّر السلف الصالح وأئمة التفسير الآيتين الكريمتين اللتين وردت فيهما لفظة (الوسيلة)، وهما قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَابْتَغُوا إِلَيْهِ الْوَسِيلَةَ وَجَاهِدُوا فِي سَبِيلِهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [المائدة: ٣٥]، وقوله سبحانه: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلَىٰ رَبِّهِمُ الْوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا﴾ [الإسراء: ٥٧]»^(٢).

النموذج الثاني:

قال الشيخ الألباني: «ومن ذلك ما رواه أنس بن مالك رضي الله عنه أيضاً أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا قحطوا استسقى بالعباس بن عبد المطلب، فقال: اللَّهُمَّ إنا كنا نتوسل إليك بنبينا صلى الله عليه وسلم فتسقينا، وإنا نتوسل إليك بعم نبينا فاسقنا، قال: فيُسَقون.

ومعنى قول عمر: إنا كنا نتوسل إليك بنبينا: «وإنا نتوسل إليك بعم نبينا، أننا كنا نقصد نبينا» ونطلب منه أن يدعو لنا، ونتقرب إلى الله بدعائه، والآن وقد انتقل صلى الله عليه وسلم إلى الرفيق الأعلى، ولم يعد من الممكن أن يدعو لنا، فإننا نتوجه إلى عم نبينا العباس، ونطلب منه أن يدعو لنا، وليس معناه أنهم كانوا يقولون في دعائهم: «اللَّهُمَّ بجاه نبيك اسقنا»، ثم

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٧).

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٥).

أصبحوا يقولون بعد وفاته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «اللَّهُمَّ بجاه العباس اسقنا»؛ لأن مثل هذا دعاء مبتدع ليس له أصل في الكتاب ولا في السُّنَّة، ولم يفعله أحد من السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، كما سيأتي الكلام على ذلك بشيء من البسط قريباً إن شاء الله تعالى» إلى قوله: «فهذا معاوية رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أيضاً لا يتوسل بالنبى، لما سبق بيانه، وإنما يتوسل بهذا الرجل الصالح: يزيد بن الأسود رحمه الله تعالى، فيطلب منه أن يدعو الله تعالى، ليسقيهم ويغيثهم، ويستجيب الله تبارك وتعالى طلبه. وحدث مثل هذا في ولاية الضحاك بن قيس أيضاً»^(١).

التعليق:

أورد الشيخ الألباني ما فعل عمر بن الخطاب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ وما فعل معاوية بن أبي سفيان رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا وموافقة الصحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ أجمعين لهما في فهمهما في مسألة التوسل، وأنها لا تصح أن تكون بالنبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بعد وفاته لا بحقه ولا جاهه ولا ذاته، حيث إن فهم السلف الصالح يجب الرجوع إليه عند الاستدلال بالنصوص الشرعية، وإن اتبع سبيلهم والسير على نهجهم والافتداء بهم وقاية من الزيغ والضلال والانحراف في الاستدلال بالنصوص الشرعية.

النموذج الثالث:

قال الشيخ الألباني: «بطلان التوسل بما عدا الأنواع الثلاثة السابقة: فمما سبق تعلم أن التوسل المشروع الذي دلت عليه نصوص الكتاب والسُّنَّة، وجرى عليه عمل السلف الصالح، وأجمع عليه المسلمون وهو:

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٢٥، ٢٦).

- ١ - التوسل باسم من أسماء الله تبارك وتعالى أو صفة من صفاته.
- ٢ - التوسل بعمل صالح قام به الداعي.
- ٣ - التوسل بدعاء رجل صالح.

وأما ما عدا هذه الأنواع من التوسلات ففيه خلاف، والذي نعتقه وندين الله تعالى به أنه غير جائز، ولا مشروع؛ لأنه لم يرد فيه دليل، تقوم به الحجة - وقد أنكره العلماء المحققون في العصور الإسلامية المتعاقبة^(١).

التعليق:

بين الشيخ الألباني في النموذج أعلاه أن أنواع التوسل الثلاثة التي ذكرها هي ما جرى عليه عمل السلف الصالح وأن الاقتصار عليها هو ما فهموه من نصوص الكتاب والسنة الواردة في ذلك، ولم يجر عملهم على خلافها وهو ما دلت عليه نصوص الكتاب والسنة.

النموذج الرابع:

قال الشيخ الألباني: «ومن الغريب حقاً أنك ترى هؤلاء يعرضون عن أنواع التوسل المشروعة السابقة، فلا يكادون يستعملون شيئاً منها في دعائهم أو تعليمهم الناس مع ثبوتها في الكتاب والسنة وإجماع الأمة عليها، وتراهم بدلاً من ذلك يعمدون إلى أدعية اخترعوها، وتوسلات ابتدعوها لم يشرعها الله ﷻ، ولم يستعملها رسوله المصطفى، ولم ينقل عن سلف هذه الأمة من أصحاب القرون الثلاثة الفاضلة...»^(٢).

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٢٦، ٢٧).

(٢) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٢٩، ٣٠).

التعليق :

في النموذج أعلاه تأكيد لما ذكر في ما قبله من رجوع الشيخ الألباني رحمته الله إلى فهم السلف الصالح من أصحاب القرون الثلاثة المفضلة - رحمهم الله - وبيان منه أنه لم ينقل عن السلف الصالح الأنواع المبتدعة في التوسل مما اخترعه بعض الناس واستبدلوا به المشروع الذي كان عليه أتباع النبي صلى الله عليه وسلم بحق وهم أصحاب تلك القرون المفضلة.

النموذج الخامس :

قال الشيخ الألباني: «ولنعرف أي التقديرين صواب لا بد من اللجوء إلى السُّنَّة، لتبين لنا طريقة توسل الصحابة الكرام بالنبي. ترى هل كانوا إذا أُجذبوا وقحطوا قبع كل منهم في داره، أو مكان آخر، أو اجتمعوا دون أن يكون معهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم دعوا ربهم قائلين: «اللَّهُمَّ نبيِّك محمد، وحرمته عندك، ومكانته لديك اسقنا الغيث». مثلاً؛ أم كانوا يأتون النبي ذاته فعلاً، ويطلبون منه أن يدعو الله تعالى لهم، فيحقق طلبتهم، ويدعو ربه سبحانه، ويتضرع إليه حتى يسقوا؟ أما الأمر الأول فلا وجود له إطلاقاً في السُّنَّة النبوية الشريفة، وفي عمل الصحابة رضوان الله تعالى عليهم، ولا يستطيع أحد من الخلفيين أو الطُّرُقيين أن يأتي بدليل يثبت أن طريقة توسلهم كانت بأن يذكروا في أدعيتهم اسم النبي صلى الله عليه وسلم، ويطلبوا من الله بحقه وقدره عنده ما يريدون؛ بل الذي نجده بكثرة، وتطفح به كتب السُّنَّة هو الأمر الثاني، إذ تبين أن طريقة توسل الأصحاب الكرام بالنبي صلى الله عليه وسلم إنما كانت إذا رغبوا في قضاء حاجة، أو كشف نازلة أن يذهبوا إليه، ويطلبوا منه مباشرة أن يدعو لهم ربه؛ أي: أنهم كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بدعاء الرسول الكريم ليس غير.

ويرشد إلى ذلك قوله تبارك وتعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٦٤] (١).

التعليق:

أكتفي في التعليق على هذا النموذج باقتباس قول الشيخ الألباني رحمته الله: «إذ تبين أن طريقة توسل الأصحاب الكرام بالنبي صلى الله عليه وسلم إنما كانت إذا رغبوا في قضاء حاجة، أو كشف نازلة أن يذهبوا إليه، ويطلبوا منه مباشرة أن يدعو لهم ربه؛ أي: أنهم كانوا يتوسلون إلى الله تعالى بدعاء الرسول الكريم ليس غير». فإنه غاية في الوضوح في الرجوع إلى فهم السلف الصالحين وفي مقدمتهم صحابة النبي الكريم صلى الله عليه وسلم أجمعين في فهم النصوص الشرعية ومعرفة مدلولاتها وفي الاستدلال بها.

النموذج السادس:

قال الشيخ الألباني: «ولذلك لجأ عمر رضي الله عنه، وهو العربي الأصيل الذي صحب النبي، ولازمه في أكثر أحواله، وعرفه حق المعرفة، وفهم دينه حق الفهم، ووافقه القرآن في مواضع عدة، لجأ إلى توسل ممكن فاختار العباس رضي الله عنه، لقربته من النبي من ناحية، ولصلاحه ودينه وتقواه من ناحية أخرى، وطلب منه أن يدعو لهم بالغيث والسقيا. وما كان لعمر ولا لغير عمر أن يدع التوسل بالنبي، ويلجأ إلى التوسل بالعباس أو غيره لو كان التوسل بالنبي ممكناً، وما كان من المعقول أن يقر الصحابة رضوان الله عليهم عمر على ذلك أبداً؛ لأن الانصراف عن التوسل بالنبي إلى التوسل بغيره ما هو إلا كالانصراف عن الاقتداء بالنبي في الصلاة

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٣٢، ٣٣).

إلى الاقتداء بغيره، سواء بسواء، ذلك أن الصحابة رضوان الله تعالى عليهم كانوا يعرفون قدر نبيهم ومكانته وفضله معرفة لا يدانيهم فيها أحد» إلى قوله: «إذا كان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم لم يرتضوا الاقتداء بغير النبي عندما أمكن ذلك، مع أنهم كانوا بدأوا الصلاة في غيابه عنهم، فكيف يتركون التوسل به أيضاً بعد وفاته، لو كان ذلك ممكناً، ويلجئون إلى التوسل بغيره؟ وكما لم يقبل أبو بكر أن يؤم المسلمين فمن البديهي أن لا يقبل العباس أيضاً أن يتوسل الناس به، ويدعوا التوسل بالنبي لو كان ذلك ممكناً»^(١).

التعليق:

في هذا النموذج بين الشيخ الألباني رحمته الله أن الصحابة الكرام رضي الله عنهم لم يعترضوا على عمر رضي الله عنه في توسله بالعباس رضي الله عنه وعدم التوسل بالنبي محمد صلوات الله عليه بعد وفاته، فإنه لو كان جائزاً لما وافقوه في ترك الأفضل وفعل المفضول، وهو ما لم يفعله الصحابة الكرام، فإنهم وافقوا عمر رضي الله عنه، فاجتمعوا على فهم وعمل واحد، وهو ما يجب أن يسير عليه من جاءوا بعدهم، فإنه لا يتقدم أحد في الأمة على الصحابة الكرام في محبة وتعظيم وتوقير النبي صلوات الله عليه.

النموذج السابع:

قال الشيخ الألباني: «الحق أقول: إن جريان عمل الصحابة على ترك التوسل بذاته صلوات الله عليه عند نزول الشدائد بهم - بعد أن كانوا لا يتوسلون بغيره في حياته - لهو أكبر الأدلة الواضحة على أن التوسل بذاته غير مشروع، وإلا لنقل ذلك عنهم من طرق كثيرة في حوادث متعددة، ألا

(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٣٥ - ٣٧).

ترى إلى هؤلاء المخالفين كيف يلهجون بالتوسل بذاته لأدنى مناسبة لظنهم أنه مشروع، فلو كان الأمر كذلك لنقل مثله عن الصحابة، مع العلم أنهم أشد تعظيماً ومحبة له من هؤلاء، فكيف ولم يُنقل عنهم ذلك ولا مرة واحدة؛ بل صح عنهم الرغبة عنه إلى التوسل بدعاء الصالحين؟!»^(١).

التعليق :

في النموذج أعلاه أراد الشيخ الألباني رَحِمَهُ اللهُ إبطال التوسل بذات النبي ﷺ، وأرجع من يوافقه ومن يخالفه في ذلك إلى حال الصحابة الكرام رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ وأنها لم يفعلوا ذلك ولم ينقل عنهم جميعاً ولا عن واحد منهم ولو مرة واحدة، مع أنهم - باتفاق - الأشد تعظيماً ومحبة للنبي ﷺ.



(١) التوسل أنواعه وأحكامه (ص ٤٥).

الخاتمة والتوصيات

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، أشكره على ما أنعم به وتفضل من التوفيق لإتمام هذا البحث، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد:

في ختام بحثي هذا أوجز أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

١ - إن موضوع ضوابط الاستدلال في علم أصول الفقه من الجوانب الجليلة والضرورات الملحة، ومجالاته جميع المباحث الأصولية.

٢ - العناية بضوابط الاستدلال له ثماره العديدة في الاستدلال الصحيح وبناء الأحكام على الوجه الصحيح.

٣ - تميز علماء المسلمين في العناية بضوابط الاستدلال في القديم والحديث بغية الوصول إلى الصواب؛ ولهذا اهتموا بباب الاستدلال، واجتهدوا في وضع ضوابطه وساروا عليها، وخطأوا ما لم يكن من الاستدلال على الوجه الصحيح.

٤ - من أبرز جوانب التجديد في علم أصول الفقه: العناية بالاستدلال على المسائل الأصولية لبناء أصول سليمة تثمر فقهاً سديداً، ومن أهم الأمور في ذلك: العناية بضوابط الاستدلال وبنائه بناءً قوياً.

٥ - تميّز الشيخ الألباني رحمته الله في علم أصول الفقه وفي غيره من العلوم كالفقه والعقيدة والحديث وغيرها، الأمر الذي جعله قادراً على

الاستدلال في جانب التقرير وكذا في نقد الاستدلال، وفي كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» وهو صغير الحجم تعددت النماذج في ذلك.

٦ - إن الشيخ الألباني من العلماء المتأخرين إلا أنه برز في العلم وتحقق بالعلم في عدد من العلوم منها: علم أصول الفقه، فأحسن الاستدلال وأجاد في استخدام ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، وأجاد في إيراد أقوال المخالفين واستدلالاتهم وبيّن مخالفتها للصواب ونقدها نقداً مميزاً، وقد تميّز في نقدها بنفَس المتقدمين، وطريقة الأولين، فلا يجد من يطلع على كتابه «التوسل أنواعه وأحكامه» فرقاً - في بابه - بينه وبين كتب تراث المتقدمين.

٧ - إن جميع المواضيع التي اشتمل عليها البحث والتي عرضت فيها استدلالات الشيخ الألباني، كان استدلاله صحيحاً، وإفادته من ضوابط الاستدلال موفقاً، وفي جانب نقد الاستدلال للمخالفين حيث لم تتوفر ضوابط الاستدلال كان نقده سديداً وأسلوبه رصيناً، ودحضه مفحماً.

٨ - ضرورة دراسة ضوابط الاستدلال أو النقد والتعقيب على الاستدلالات لأي بحث من البحوث في أي تخصص من التخصصات، فقد اتضح من خلال البحث أن الألباني رَضِيَ اللهُ عَنْهُ استدلاله كثرية لإثبات عدد من المسائل في باب التوسل، كما أنه استدرك على كثيرين استدلالاتهم ونقد وناقش وفنّد وقد تحقّق بالعلم والعدل والإنصاف، وبأسلوب راقٍ، وأدب رفيع، وخلق عالٍ.

٩ - يمكن استخراج تطبيقات ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية من مصنفات العلماء المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين، وكتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» من خلال ما تضمنته هذه الدراسة برهاناً جلياً وشاهد واضح على ذلك.

١٠ - إن دراسة علم أصول الفقه تساهم في بناء العقلية البناء السليم وتنمي ملكة التفكير، من خلال تصوير المسائل وتحرير محل النزاع فيها واستخلاص أسباب الخلاف وذكر الآراء والأدلة وعرض أوجه الاستدلالات والمناقشة والترجيح وتحديد نوع الخلاف والتخريج، وبناء الفروع إذا كان الخلاف معنوياً.

وأما أبرز التوصيات فهي ما يلي:

١ - العناية بالدراسات الأصولية التي تخدم التجديد في علم أصول الفقه، ومن ذلك: دراسات الاستدلال بالنصوص الشرعية وبغيرها لمباحث هذا العلم.

٢ - تشجيع الباحثين وتوجيههم للاهتمام بالأبحاث العلمية في مناهج الاستدلال وضوابطه، ونقده وتقييمه.

٣ - إكمال مشروع هذا البحث بكتابة أبحاث في ضوابط الاستدلال عند عدد من العلماء المعاصرين الذين تميّزوا في باب الاستدلال بالنصوص الشرعية ونقد استدلال المخالفين.

٤ - دراسة ضوابط الاستدلال بالأدلة العقلية عند علماء المسلمين الذين تميّزوا في ذلك.

وصلّى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم.



فهرس المصادر

- * إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، محمد بن علي، ابن دقيق العيد، تحقيق: إمها حسن آية الله، دار أسفار للنشر والتوزيع، الرياض.
- * الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن الكمال السيوطي، تحقيق: فؤاد أحمد زمرلي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢١هـ.
- * الإحكام في أصول الأحكام، أبو الحسن سيد الدين علي بن أبي علي بن محمد بن سالم الثعلبي الآمدي، تحقيق: عبد الرزاق عفيفي، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت - لبنان.
- * إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول، محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: سامي العربي، مؤسسة الريان، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.
- * الاعتصام، إبراهيم بن موسى الشاطبي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر.
- * أعلام الموقعين عن رب العالمين، ابن قيم الجوزية، تعليق: طه عبد الرؤوف سعيد، دار الجيل، بيروت.
- * البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين الزركشي، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- * البرهان في علوم القرآن، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: محمد أبي الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م، وصوّرته دار المعارف - بيروت.
- * التقريب والإرشاد (الصغير)، محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم، القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي، تحقيق: د. عبد الحميد بن علي أبو زنيد، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- * التوسل أنواعه وأحكامه، ألّف بينها ونسقتها، محمد عيد العباسي، كتبها وألقاها: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الخامسة، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

- * حاشية البناني على جمع الجوامع، عبد الرحمن بن جاد الله المغربي اليماني، ضبط نصّه: محمد عبد القادر شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- * حياة الألباني وآثاره وثناء العلماء عليه، تأليف: محمد بن إبراهيم الشيباني، مكتبة السداوي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- * الرسالة، محمد بن إدريس الشافعي، تحقيق: أحمد محمد شاكر، المكتبة العلمية، بيروت.
- * الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- * شرح العقيدة الأصفهانية، شيخ الإسلام ابن تيمية، تحقيق: إبراهيم سعدي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- * شرح مختصر الروضة، سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ.
- * صحيح مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- * الضوابط المنهجية للاستدلال بالنصوص الشرعية، الدكتور حسن مقبل الدوسي، نشر بمجلة الشريعة والقانون جامعة صنعاء، العدد التاسع عشر، ربيع الآخر ١٤٢٤هـ - يونيو ٢٠٠٣م.
- * كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، تحقيق: د. إبراهيم الأبياري.
- * مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم وابنه محمد، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- * معجم مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- * مقدمة في أصول التفسير، شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت.

- * المنشور في القواعد الفقهية، محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي، تحقيق: الدكتور تيسير فائق أحمد، طبعة وزارة الأوقاف بالكويت، ١٤٠٥هـ.
- * الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي، دار المعرفة، بيروت.
- * الموافقات في أصول الشريعة، إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: الشيخ مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- * الواضح في أصول الفقه، أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	٥
التمهيد: في التعريف بمصطلحات عنوان البحث، وبيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية	١٣
المطلب الأول: التعريف بمصطلحات عنوان البحث	١٥
أولاً: تعريف الضوابط	١٥
ثانياً: تعريف الاستدلال	١٥
ثالثاً: تعريف النصوص الشرعية	١٧
المطلب الثاني: بيان أبرز ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية	١٨
المبحث الأول: التأكد من ثبوت النص الذي ينبنى عليه الحكم، والتأكد من صحته	٢٩
المبحث الثاني: وجوب عرض النص الذي يراد فهمه والاستدلال به على النصوص الشرعية الأخرى من الكتاب والسنة النبوية ذات العلاقة به	٤٤
المبحث الثالث: فهم ألفاظ النصوص الشرعية وفق أساليب اللغة العربية وطرق الدلالة فيها على المعاني	٤٩
المبحث الرابع: فهم النص في ضوء دلالة سبب نزوله أو وروده	٥٦
المبحث الخامس: فهم النص في ضوء دلالة سياقه	٥٧
المبحث السادس: فهم النص الشرعي في ضوء مقاصد الشارع من التشريع	٦٠
المبحث السابع: فهم السلف الصالح للنصوص الشرعية وعملهم بها	٦٤
الخاتمة	٧٢
فهرس المصادر	٧٥
فهرس الموضوعات	٧٨

هذا الكتاب

هذا الكتاب يتناول موضوعاً أصولياً مهماً ؛ وهو ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، ولا تخفى مكانة الاستدلال بنصوص الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة في علوم الشريعة، كما لا يخفى ضرورة التقيّد في الاستدلال بالنصوص الشرعية بالضوابط التي تعصم من الزلل والخطأ والخلل، وتزداد أهمية هذا الموضوع من جهة الشخصية المختارة في هذا البحث ؛ وهو عالم معاصر محقق، الشيخ العالم المحدث محمد ناصر الدين الألباني، والكتاب موضع الدراسة هو كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» وهو من الكتب التي زخرت بالاستدلال بالنصوص الشرعية وتضمّن نقداً لكثير من الاستدلالات التي لم يكن أصحابها قد وفّقوا للاستدلال الصحيح، وذلك بسبب عدم تقيدهم بضوابط الاستدلال.

وقد حاول الباحث من خلال هذه الدراسة الموجزة الإسهام بإبراز نماذج تطبيقية للتقيّد بالضوابط الشرعية عند عالم معاصر من علماء المسلمين، وإظهار هذه النماذج لتضاف إلى النماذج التي يفيد منها الباحثون في مبحث الاستدلال بالنصوص الشرعية.

أن موضوع ضوابط الاستدلال في علم أصول الفقه من الجوانب الجليلة والضرورات الملحة، ومجالاته جميع المباحث الأصولية، وأن العناية بضوابط الاستدلال له ثماره العديدة في الاستدلال الصحيح وبناء الأحكام على الوجه الصحيح. وأن الدراسة قد بينت عناية علماء المسلمين بضوابط الاستدلال في القديم والحديث، وقد اجتهدوا في وضع ضوابط الاستدلال وساروا عليها، وخطأوا ما لم يكن صحيحاً من الاستدلال. ومن نتائج الدراسة: أن من التجديد في علم أصول الفقه العناية بالاستدلال على المسائل الأصولية لبناء أصول سليمة تثمر فقهاً سديداً، ومن ذلك: العناية بضوابط الاستدلال وبنائه بناءً قوياً. وقد تميّز الشيخ الألباني - رحمه الله - في علم أصول الفقه وفي غيره من العلوم كالفقه والعقيدة والحديث وغيرها، الأمر الذي جعله قادراً على الاستدلال في جانب التقرير وكذا في نقد الاستدلال، وفي كتاب «التوسل أنواعه وأحكامه» تعددت النماذج وأن الشيخ قد برز في العلم وتحقق به في عدد من العلوم منها علم أصول الفقه، فقد أحسن الاستدلال وأجاد في استثمار ضوابط الاستدلال بالنصوص الشرعية، وأجاد في إيراد أقوال المخالفين واستدلالاتهم وبين مخالفتها للضوابط ونقدها نقداً مميّزاً، وقد تميّز في نقدها بنفس المتقدمين، وطريقة الأولين، فلا يجد من يطلع على كتابه (التوسل أنواعه وأحكامه) فرقاً - في بابه - بينه وبين كتب المتقدمين. ومن أهم النتائج: أن جميع المواضع التي عرضت فيها استدلالات الشيخ الألباني، كان استدلاله فيها صحيحاً، وإفادته من ضوابط الاستدلال موفّقاً، وكذا في جانب نقد الاستدلال للمخالفين، حيث لم تتوفر ضوابط الاستدلال ؛ كان نقده سديداً وأسلوبه رصيناً، ودحضه مفحماً.